وزارة التعليـــم العـــالي و البحث العلمـــي

جـــامعة بلحاج بوشعيب – عين تموشنت

كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير

قسم علوم التسيير

تخصص : إدارة الموارد البشرية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في إدارة الموارد البشرية

عنوان المذكرة :

دور و تقييم آليات دعم المشاريع المقاولاتية لولاية عين تموشنت خلال الفترة الممتدة 2014-2019

من إعداد الطالبة :

– حمليلي مختارية

تحت إشراف الأستاذة :

د. سيد حياة

لجنة التقييم :

منقوري ابتسام	رئيسة	جامعة عين تموشنت
لواتي ختينة	مناقشة	جامعة عين تموشنت
سيد حياة	مشرفة	جامعة عين تموشنت

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إلى من كان سهرها عليا سر نجاحي وعطاءها بلسم اجتهادي إلى بسمة وسر وجودي

أمي الغالية أطال الله في عمرها

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول الانتظار

سيبقى تعبه نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد و إلى الأبد أبي العزيز

إلى من أعتز و أفتخر به سندي وشريك حياتي زوجي حبيبي رابح حميدشي

و إلى صغيرتي بنيتي عزيزة التي لم تولد بعد

إلى أختاي أمينة و خيرة التي لم تتوقف يوما عن تقديم النصح والإرشاد والدعم لي

فهي معينتي أنار الله دربها إلى أجمل سامية في الوجود

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي

و الذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد الله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة سيد حياة على قبولها الإشراف على هذه المذكرة

فلها أسمى عبارات الثناء والتقدير

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

بجامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت-

كما أتقدم بشكر لجميع الزملاء في التخصص إدارة المواد البشرية

فهرس المحتويات

إهداء.....

الشكر و التقدير.....

فهرس المحتويات.....

فهرس الجداول .....

فهرس الأشكال.....

الملخص.....

المقدمة :.....أ

الفصل الأول

الإطار المفاهيم للمقاولاتية

مقدمة الفصل: 2

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول.....3

المطلب الأول : نشأة وتعريف المقاولاتية والمقاول. 3

المطلب الثاني: أهمية المقولاتية ، أهدافها، أنواعها ،أشكالها 6

المطلب الثالث: دور المقولاتية ومعوقاتها: 10

المبحث الثاني: ماهية ثقافة المقولاتية 14

المطلب الأول: مفهوم ثقافة المقاولة: 14

المطلب الثاني : مقومات الثقافة المقاولاتية 16

المطلب الثالث : عناصر ثقافة المقاولاتية :.....17

المبحث الثالث : ماهية المرافقة المقاولاتية 19

المطلب الأول : مفهوم المرافقة المقاولاتية.....19

المطلب الثاني مكونات المرافقة المقاولاتية : 20
المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها 20
خلاصة الفصل : 23

الفصل الثاني

تطور المقاولاتية في الجزائر

مقدمة الفصل: 24
المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 25
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 25
المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 29
المبحث الثاني: هيئه دعم المقاولاتية في الجزائر 34
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 35
المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 39
المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتامين عن البطالة 44
المبحث الثالث : هيئات مرافقة المقاولاتية في الجزائر 47
المطلب الأول: حاضنات الأعمال 48
المطلب الثاني: مراكز التسهيل 51
المطلب الثالث: مشاتل المؤسسات 53
خلاصه الفصل : 55

الفصل الثالث

مقدمة الفصل : 57
المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 58

المطلب الأول : مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 58
المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية عين تموشنت.....58
المبحث الثاني : حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب 59
المطلب الأول : الحصيلة السنوية للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2014-2019).....60
المطلب الثاني: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014-2019.....61
خلاصة الفصل : 63
الخاتمة :.....65
قائمة المراجع و المصادر :.....69

فهرس الجداول:

أرقام الجداول	العنوان	الصفحة
01	أنواع المقاولات	08
02	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.	28
03	الحصيلة السنوية للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2014-2019)	59
04	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2014-2019)	61

فهرس الأشكال:

أرقام الأشكال	العنوان	الصفحة
01	اشكال دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة	22
02	أهمية حاضنات الأعمال.	49
03	تطور عدد الاستثمار الممنوحة من طرف ANSEJ للفترة : (2014-2019)	60
04	توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2014-2019)	62

الملخص:

تهدف هده الدراسة الى التعرف على أهمية المقاولاتية في التنمية الاقتصادية ، حيث رافقت الدولة العديد من الأجهزة و الاليات لدعم خده المشاريع ة تم اختيار في دراستنا الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل السباب لولاية عين تموشنت كنموذج للأجهزة المرافقة التي تساهم في تحفيز السباب للأقبال نحو الاستثمارات من خلال الامتيازات الممنوحة و الدعم المالي.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية – أجهزة الدعم– الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

Résumé :

Cette étude vise à identifier l'importance de l'entrepreneuriat dans le développement économique, l'Etat ayant accompagné de nombreux dispositifs et mécanismes d'accompagnement des projets.Dans notre étude, l'Agence Nationale d'Accompagnement et d'Emploi des Jeunes de la Wilayat d'Ain Temouchent a été choisie comme un modèle pour les dispositifs d'accompagnement qui contribuent à motiver les jeunes à se tourner vers les investissements à travers des privilèges accordés et un soutien financier .

Mots clés : entrepreneuriat - dispositifs d'accompagnement - l'Agence nationale pour l'accompagnement et l'emploi des jeunes.

المقدمة

المقدمة :

تمثل التغيرات المتسارعة في الاقتصاد العالمي في مختلف المجالات تحول نحو مفاهيم جديدة ، فالمشاريع المقاولاتية هي المحرك الأساسي للنشاط والنمو الاقتصادي في معظم الدول وبالذات الدول النامية حيث تتمتع كل المشاريع بسمات وخصوصيات مميزة كالمرونة ، والقدرة على التغير السريع ، القدرة على الابتكار والتطوير، وأيضا تعتبر العنصر الرئيسي في استيعاب العمالة ، وبالتالي سيكون لدعم المقاولاتية مردود إيجابي على بنية ونمو الاقتصاد الوطني ككل ونشوء مشاريع واعدة كفيلة بخلق فرص عمل تساهم في استيعاب الكثير من العاملين وبالأخص الشباب.

ونظرا لأن بعض المشاريع وخاصة الصغيرة منها تفتقر إلى رؤية واضحة لأهدافها المستقبلية ،هذا إلى جانب أن عملية إنشاءها تواجه العديد من العراقيل سواء من الناحية المادية أو من ناحية المرافقة ،والتي تعيق القدرة على إستمراريتها في ظل المنافسة الشديدة وهنا تم إنشاء مجموعة من الهيئات والوكالات تضم كفاءات إدارية عالية تقوم على الدعم ومرافقة هذه المشاريع ومساعدتها في دورة حياتها الاقتصادية وخاصة الأولى ،لذلك فإن موضوع دعم ومرافقة وتشجيع هذه المؤسسات وتمويلها يلقى اهتماما كبيرا ومتزايدا على المستوى الدولي والمحلي.

والجزائر كغيرها من الدول سارعت إلى تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لإعادة تنظيم النشاط الاقتصادي وحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وذلك بإقامة أجهزة حكومية وهيئات متخصصة في منح الدعم المالي للمؤسسات ومرافقتها في جميع مراحل نشاطها ، ومن بين هذه الهياكل نجد الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ ، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

مشكلة البحث :

تواجه المشاريع المقاولاتية العديد من العراقيل التي تضعفها ،ويمكن في بعض الأحيان أن تؤدي إلى الحد من استمراريتها ،لذا وجب تقديم المساعدة لها ،نظرا للدور الذي تؤدي في دعم عجلة الاقتصاد وتتمثل مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال التالي :

ما الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب كهيئة مرافقة لعين تموشنت في تشجيع المقاولاتية؟

و تندرج تحت السؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية هي :

1- ما هو الدور الذي تلعبه المقاولاتية في الاقتصاد ؟

2- كيف تساهم هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقولاتية وترقيتها في الجزائر؟.

3- هل خلقت هيئة الدعم و المرافقة (ANSEJ) نتائج إيجابية في الدعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية عين تموشنت ؟.

فرضيات الدراسة:

قصد معالجة الإشكالية المطروحة تحت صياغة جملة من الفرضيات التي يتم إثباتها أو نفيها من خلال إنجاز البحث وتتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

1- تلعب المقاولاتية دور المهم في تنمية الاقتصاد ودفع عجلة الإنتاج .

2- تساهم هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية و ترقيتها في الجزائر عن طريق توفير المتطلبات الضرورية لتنمية وترقية المشاريع الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لمواجهة الصعوبات.

3- تعمل الوكالة (ANSEJ) لولاية عين تموشنت على تحقيق نتائج الإيجابية فيما يخص نشاطها بالولاية .

أهداف الدراسة :

من خلال الموضوع تسعى الدراسة إل تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

1_ محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض بعض الإسهامات المعرفية من طرف العديد من الباحثين .

2_ التعرف على احتياجات المشاريع المقاولاتية و المشاكل والمعوقات التي تواجهها .

3_ الإطلاع على أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في نقاط التالية :

1_ الاهتمام بالمشاريع المقولاتية والتعرف على أهم الصعوبات التي تواجهها.

2_ إلقاء الضوء على دعم المقاولاتية في الجزائر ودورها في الدعم والمرافقة المقاولين.

3_ إبراز إسهامات البرامج الداعمة والإجراءات المقدمة من طرف الدولة في إطار ترقية المقاولاتية في الجزائر.

أسباب إختيار الموضوع :

يرجع سبب في اختيار الموضوع إلى العوامل التالية :

_ميول الشخص للموضوع.

_ مدى الأهمية القصوى التي يكتسبها المقاولاتية في مختلف اقتصاديات العالم.

_ التعريف بأهم الآليات التي استحدثتها الجزائر في مجال دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

منهج الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية وإثبات صحة الفرضيات المقترحة أو نفيها اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي: ذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، وكذا الاعتماد على المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي والاستعانة بالأدوات الإحصائية كجداول والأشكال البيانية.

الدراسات السابقة:

دراسة غيثي نسرين "مرافقة الشباب في إنشاء مؤسسة صغيرة ، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدى تشغيل الشباب بقسنطينة ، مذكرة الماجيستر في تنمية وتسيير الموارد البشرية ،جامعة متنوري ، قسنطينة، الجزائر 2009/2008.

الدراسة على معرفة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها في الاقتصاد ،ومفهوم المرافقة باعتبارها أساسيات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم استعراض واقع إنشاء المؤسسة المصغرة في الجزائر من خلال مختلف السياسات والبرامج التي تهدف إلى النهوض بهذا القطاع ،وقد توصلت الدراسة إلى أن المرافقة تعتبر من أهم الخدمات التي تحتاج إليها المشاريع المصغرة في بداية نشاطها من أجل الاستمرار والنجاح ، وأن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعتبر وسيلة فقط للحصول على الموارد المالية والامتيازات الجبائية .

– دراسة نهلة بوالبرادعة:" الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في القانون ،علوم التسيير ،منتوري ، قسنطينة 2013/2012.

تناولت الدراسة المنظومة القانونية والمؤسساتية التي خصصتها الدولة الجزائرية لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من الحلول المقترحة لإخراج الاقتصاد الوطني من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل (النفط) إلى الاقتصاد مبني على مصادر متعددة توصلت الباحثة إلى أن المرافقة دور كبير في بعث وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، غير أن هذا الدور في الجزائر يبقى محصورا في تمويل المشاريع والأشكال الأخرى للمرافقة تبقى مجرد حبر على ورق.

– دراسة سامية عزيز "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر . دراسة ميدانية لمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة بسكرة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علم الاجتماع ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2014/2013.

تهدف الدراسة إلى الكشف عن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك من خلال توفير مناصب عمل والتخفيف من حدة البطالة، وكذا توفيرها للإنتاج والحاجات المختلفة ، حيث تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عند إنشاءها إلى توفير واستحداث مناصب عمل جديدة للعمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى ، وأن داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد نسبة كبيرة من المهارات والأيدي العاملة المؤهلة التي تساهم في زيادة الإنتاج ،توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في كسر العزلة عن المناطق النائية من خلال ما تنتجه من إنتاجا و توفير للخدمات التي يحتاجها الأفراد داخل المجتمع وهذا يساهم كذلك في التنمية السياحية.

– دراسة جودي علي مُحَّد :"نحو التطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي "دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة ،أطروحة مقدمة لنيل شهدة الدكتورة ،علوم التسيير ،مُحَّد خيضر ،جامعة بسكرة ن2015/2014.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي ،وكذا على محتويات برنامج التعليم المقاولاتي ،من أهم النتائج المتوصل إليها أن المقاولاتية تعتبر ظاهرة متعددة لأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة وأن الجزائر عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية .

– دراسة قوجيل مُحَّد :"دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتي في الجزائر "دراسة ميدانية أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة،2016/2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية سياسات دعم مقاولاتية في الجزائر ،هذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في العوامل الثقافية ، الاقتصادية ، التشريعية و تفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة للتمكن من توفير البيئة

الملائمة لتحقيق البروز المقاولاتي، حيث توصلت الدراسة إلى أن سياسات دعم المقاولاتية في فعالية أداء هيئات الدعم والمرافقة في أداء دورها المطلوب .

هيكلة الدراسة:

تحتوي هذه الدراسة إضافة إلى المقدمة والخاتمة على ثلاثة فصول مقسمة كما يلي:

- ✓ الفصل الأول و المتمثل في إطار المفاهيم المقاولاتية،ثم التطرق من خلاله لمفاهيم حول المقاولاتية والمقاول، أهميتها وأهدافها وكذلك أنواعها وأشكالها ، دور المقاولاتية في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي ، بالإضافة إلى ماهية ثقافة المقاولاتية وعناصرها ومقوماتها ، وفي الأخير تم التطرق إلى المرافقة المقاولاتية ومكوناتها.
- ✓ الفصل الثاني موضوعه واقع تطور المقاولاتية في الجزائر ،حيث تم التطرق لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،مفهومها ،مراحل تطورها،وأهم المعوقات التي تواجهها ،إضافة إلى التعرف عن أهم هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر / من خلال التحدث عن الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ،والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وفي الأخير تم التطرق إلى أهم هيئات مرافقة المقاولاتية في الجزائر حيث نجد حاضنات الأعمال ،مراكز التسهيل، مشاتل المؤسسات .
- ✓ الفصل الثالث فقد خصص للجانب التطبيقي لموضوع البحث حيث تم التطرق لوكالة دعم المقولاتية بولاية عين تموشنت (ANSEJ) ودورها في دعم المشاريع المقولاتية بالولاية.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بولاية عين تموشنت .
- الحدود الزمانية: تحدد الدراسة من حيث المجال الزمني بالفترة من 2022/02/23إلى 2022/05/30.

صعوبات الدراسة:

. قلة المراجع باللغة العربية في المكتبة الجامعة المتعلقة بموضوع المقاولاتية.

. صعوبة الحصول على المعطيات والإحصائيات الخاصة بالدراسة الميدانية.

الفصل الأول :

الإطار المفاهيم للمقاولاتية

مقدمة الفصل:

أصحبت المقاولاتية موضوع هام باتت الدول المتقدمة والأقل تقدما تعطيه أهمية كبرى، لماله من مكانه ودور في تطوير وازدهار البلدان، وقد حققت العديد من الدول نتائج وانجازات كبيرة من خلال المقاولاتية على مستوى المحلي والدولي .

وللمقاولاتية أهمية كبيرة في تنويع الاقتصاد واستحداث الثروة ومناصب الشغل وعملت عجلت التغيرات والتحولات السريعة للاقتصاد العالمي ،إلى بروز المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة لدفع وتيرة التنمية عن طريق مشاريع المقاولاتية باعتبارها القاطرة الأمامية لها، محدثة نهضة اقتصادية واجتماعية ومؤدية إلى نمو سليم في الاقتصاد الوطني ، إلا أن رهان النجاح مثل هذه المشاريع مرتبط بالمهارات المتوفرة لدى المقاول نفسه.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما هو مبين في الأتي:

المبحث الأول:ماهية المقولاتية و المقاول.

المبحث الثاني: ماهية الثقافة المقاولاتية.

المبحث الثالث: ماهية المرافقة المقاولاتية.

المبحث الأول: ماهية المقاولاتية والمقاول

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغييرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مخلف الباحثين الاقتصاديين، وكذا مختلف دول العالم في مجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في تزايد الإقبال والاهتمام في الدول الحديثة بهذا المجال باعتباره أحد أهم أبرز مصادر النمو وتنمية الإبداع وسيتم التعرف في التعرف في المبحث على نشأة المقاولاتية ، تعريف المقاولاتية والمقاول ،أهمية المقاولاتية وأهدافها وأنواع المقولات أشكال المقاولاتية، دور المقاولاتية في الجانب الاقتصادي،الاجتماعي، والبيئي بالإضافة إلى معوقاتها .

المطلب الأول : نشأة وتعريف المقاولاتية والمقاول.

1. نشأة المقاولاتية:

تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة اتجاهات فكرية ، إلى غاية الستينيات عرض هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي ،ويليه اتجاه ثاني إلى جانبه يرتكز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية و مع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد اهتم بدراسة سير العملية ككل يتزعمه المسرون.

1.1 المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي.

مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي حيث استعملت كلمة المقاول لأول مرة سنة 1616من طرف مونتشريسان (MONTCHRESTIEN) ويعود الفضل في إدخاله إلى النظرية الاقتصادية كل من كانيتون (R.cantillon)سنة 1755، وساي (G.B say) سنة 1803، و اللذان يعتبران من الاقتصاديين الأوائل الذين قدموا تصورا واضحا لوظيفة المقاول ككل [1]

فالمقاول حسب كانيتونوساي هو شخص مخاطر ، ويعتبر كانيتون عدم اليقين عنصرا أساسيا في تعريفه للمقاول ، لأن المقاول لا يمكن التأكد من نجاح نشاطه[2]

[1] رياح نادية ، "دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و أفاقها "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 -2012، ص 15.

[2] Brahim allali vers une thérie de l entrepreneuyat cahier de re=cherche lixsz n17, maroc , page 03.

أما بالنسبة إلى ساي الأمر الذي يميز المقاول وخاصة المقاول الصناعي هو قدرته على تطبيق العلم والمعرفة، يتفق كانيتونوساي في أنه المقول لا يشترط أن يكون شخصا ثريا إذ يمكنه اللجوء إلى الافتراض مع الآخرين وكذلك نجد أعمال مارشال (Marchal) الذي يعتبر من أوائل الكتاب الإنجليز الذين اهتموا بالمقاول في بداية القرن العشرين ، و لكن لم يفرق بين المقاول والمسير حيث عرف المقاول بتسليط الضوء على قدراته البشرية.

ولم يصبح المقاول عنصرا محوريا للتطور الاقتصادي إلا مع ظهور الأبحاث التي قام بها أب المقاولاتية شامبيتر (j.A.Shumprter) سنة 1935.فالمقاول هو قبل كل شيء شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المتاحة بطريقة مختلفة كما يعتمد على الإخترعات و التقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة مثل: (ضع منتج جديد ، استعمال طريقة جديدة في الإنتاج) من أجل الإبداع ، ويقوم بتحمل الأخطار المترتبة عن عملية البحث لتنظيمات جديدة لعوامل الإنتاج، أما بالنسبة إلى كيزنر (Kinz) المقاول هو شخص حساس لفرص ،في حين أن وظيفة المقاول حسب شامبيتر تتمثل في أحداث حالة تخل بالتوازن تكسر روتين من أجل التغيير، أما بالنسبة لكيزنر تتمثل مهمة المقول في إعادة التوازن باستغلال فرص ناجمة عن اختلاله .

النظريات الاقتصادية ركزت على تأثير المقاولاتية على الاقتصاد وظهرت مجموعة النظريات الثقافية و التي تساهم في ترقيتها ومن أبرز روادها ماكس ويبر (M.weber) حيث ساهم هذا الاتجاه في إعطاء أسس تاريخية لمجال المقاولاتية ، ولم يساهم كثيرا في تحسين فهمه للظاهرة ، نظرا لإتباع مجال المقاولاتية التي ترتبط مع العديد من العوامل المتنوعة التي تتجاوز نطاق حدود العلوم الاقتصادية[1]

2.1 المقولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

تم التركيز على المقاول في حد ذاته ، وذلك بدراسة خصائصه باعتبار وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي ، وظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية .

الخصائص التي تناولت النفسية ركزت على خاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول وهي الحاجة إلى الإنجاز بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف وتحمل المسؤولية في إيجاد الحلول المناسبة في المشاكل.

[1] الجودي مُحَّد علي ، "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي " ، أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراة عليوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة الجزائر، 2014-2015، ص86.

التي تواجهه ، أما الدراسات التي تناولت الخصائص الشخصية اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول مثل : وسط العائلي المستوى الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة

3.1 المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي :

لقد تم الاتجاه الاقتصادي بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل ، اهتم اتجاه خصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول و سلوكه ،و لذلك جاء هذا الاتجاه كقيمة تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال، وذلك بوضع المقاول جانبا وتركيز عوض ذلك على دراسة ما الذي يحدث فعلا في المقاولاتية .

كما ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل الأساسية التي تسمح للمقاول والمؤسسة بالنجاح، من بينها نجد أعمال دراكر (Druckar) الذي أشار إلى مطلع الثمنينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز أساسا على المسير إلى اقتصاد مبني على المقاوليين ،يعتبر كوتنر (Cortner).أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء المؤسسة الجديدة (أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه) حيث قدم نموذجا يصف فيه إنشاء مؤسسة جديدة هذا النموذج له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط الفرد، سير العملية ، المؤسسة يعود سبب اهتمام الباحثين بهذا الاتجاه كونه يسمح لهم بالخروج من التصورات السابقة المحدودة [1]

1- تعريف المقاولاتية :

تطرق الباحثون إلى مفهوم المقولاتية من وجهات نظر عديدة، وفي النهاية اعتمدت على أدبيات إدارة الأعمال على مفهوم المقاولاتية بمثابة مشروع ،أما اليوم فقد اختلفت وجهات النظر حول مصطلح المقاولاتية في عدة مجالات مختلفة ولا يمكن إيجاد تعريف موحد متفق عليه من أجل رسم صورة كاملة وواضحة وشاملة حول تعريف المقاولاتية منها :

- يمكن تعريف المقاولة على أنها: "مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة بشكل عام خلق نشاط معين".

[1] حدة عابد " دور حاضنات الاعمال في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية "مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تجارية جامعة العربي بن مهيدي ، أما البواقي الجزائر 2016-2017 ص 4.5

- المقاولاتية هي: " فعل أو مجموعة أعمال ترتكز على الإبداع ، تتضمن إعطاء الموارد المتاحة حاليا والقدرة على خلق قيمة جديدة مع تحصل المخاطر الناجمة عن ذلك ، وبالمقابل الحصول على إشباع معين"[1].

ويعرف Hisrche Petres سنة1991 المقاولاتية على أنها "نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار ،تنظيم وإعادة آليات الاقتصادية و الاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة ،تتمثل مخاطر وقبول الفشل إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة تخصيص الوقت والعمل الضروري ".

وهناك من يرى بأن المقاولاتية لها ارتباط وثيق الإبداع تحقيق الربح ، فالمقاولاتية عملية تكوين منظمة اقتصادية مبدعة من أجل تحقيق الربح أو النمو تحت ظروف المخاطرة وعدم التأكد ، كما تعتمد المقاولاتية على نشاطات وخبرات المقاول بتحفيز وتنشيط واستثمار العاملين معه لكي يدركوا كيفية تحقيق طموحاتهم وأهدافهم من خلال إحداث أثر في الربح أو في جودة الخدمات والمنتجات وقدرتها على المنافسة .

فالمقولاتية هي مجموعة من الإجراءات التي تقوم بها الفرد لإيجاد مشروع ريادي جديد بهدف تقديم شيئ مميز يحقق رغبات الزبائن ، ويحقق قيمة مضافة على المنتج ، الخدمات أوالإجراءات .

المطلب الثاني: أهمية المقولاتية ، أهدافها، أنواعها ،أشكالها

1. أهمية المقولاتية :

تحتل المقاولاتية أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والاقتصاد الوطني بصفة خاصة لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم ، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي ، وتتوفر قاعدة صناعية و بنية تحتية و ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن النقاط التي تتبلور فيها هذه الأهمية نذكر :

- ✓ . الرفع من مستويات الإنتاج .
- ✓ . زيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم انشاءها.
- ✓ . تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق.
- ✓ . تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة يمتد تأثيرها ليشمل حتى المؤسسات القائمة التي تجد نفسها مضطرة إلى التكيف مع التغيرات الحاصلة من أجل تعزيز قدرتها التنافسية بما يضمن بقائها في الأسواق.[1]

[1] أمال بعيط ، برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و آفل لنسل شهادة الدكتوراة ، علوم التسيير جامعة باتنة 1 الجزائر 2016-2017ص11

- ✓ . وسيلة لإعادة الإنتاج الاجتماعي للعمال الذين فقدوا مناصب عملهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- ✓ . تشكل متنفسا يسمح للمقاولين بالخروج من نموذج العمل المأجور الذي يسيطر على الأذهان لفترة طويلة من الزمن واللجوء إلى العمل الحر.
- ✓ . توفر فرص العمل، فضل عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تتصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة البلدان النامية.
- ✓ . قدرة المقاول على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي إيجاد منتجات جديدة وتحليل تكلفة الإنتاج للوحدة.
- ✓ . تشجيع المبادرة الفردية وازدهارها في أي مجتمع بطلب العمل على غرس الرغبة في المبادرة ونشر روح المقاولاتية بين أفرادها.
- ✓ . المنظمات الحديثة أصبحت تشجع الحس ألمقاولاتي على جميع مستويات المنظمة .[2]

2 . أهداف المقاولاتية:

تختلف الوظيفة الأساسية للمقاولاتية حسب طبيعتها بل حسب وجهة النظر داخلها،أي وجهات نظر المساهمين والعمال والإدارة والنقابات من بين الأهداف التي تمارسها المقاولة يمكن الإشارة إليها كما يلي:

- ✓ خدمة السوق : ويأتي ذلك بإنتاج سلع وخدمات مطابقة لطلب الفعلي ،فلا يمكن للمقاولة أن تصمد في خصم المناخ الاقتصادي السائد إلا باعتبار خدمة السوق من المهام المركزية.
- ✓ تدقيق المكاسب المالية وتعظيم الربح: الحصول على أرباح مالية وتعظيم الربح النسبة للمقاولة أهم هدف تسعى لتحقيقه.
- ✓ تعظيم المنفعة الاجتماعية : بالإضافة إلى تعظيم الربح ، ينتظر من المقاولة تعظيم المنفعة الاجتماعية وذلك عن طريق تحسين وضعية المجتمع ، وتمثل المسؤولية الاجتماعية للمقاولة دورا بارزا في الحفاظ على البيئة وتحسين العمل واحترام الحقوق الأساسية للإنسان.[1]

[1] بلال خلف السكانرة ، الريادة و إدارة منظمات الأعمال الطبعة 01 دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمانا لأردن 2008 ص 92

[2] ذباح نادية ، مرجع سبق ذكره ص 20

3 . أنواع المقاولات:

تتنوع المقالات تنوعا كبيرا نتيجة لتنوع الأعمال التي يلتزم بها المقاول بأدائها، وهذه الأعمال تختلف من مقاولة إلى أخرى بحسب اعتبارات عديدة، وتصنف المقاولات حسب معايير مختلفة مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم: (01) : أنواع المقاولات

أنواع المقولات	الشرح
مقاولة ملكية الرأسمال	. مقاولة عمومية. . مقاولة خصوصية. . مقاولة الفردية أو الجماعية. . مقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية.
حجم المقاولة	. المقاولات الصغيرة مثل:المهن الحرة كالتجارة. . المقاولات الكبيرة مثل:تشييد المباني والجسور.
نشاط المقاولة	. القطاع الأول:ينشط في القطاع ألفلاحي وتربية المواشي. . القطاع الثاني:يقوم بأنشطة الصناعات التركيبية والتحويلية والكيميائية. . القطاع الثالث: يقوم بأنشطة تجارية، صناعية، خدماتية.
من حيث طبيعة عملها وهدف تخصيصها	. المقاولات التجارية وتضم مقاولات التوزيع، الإنتاج، تقديم خدمات. . مقاولات المساعدة والوساطة أو الدعم. . المقاولات الصناعية تقوم على المعطيات الاقتصادية. . المقاولات الفلاحية تضم المقاولات التي تعتمد على النشاط الفلاحي. . المقاولات الحرفية يقصد بها مقاولات الحرف اليدوية. . المقاولات البنكية والمالية تقوم بعمليات النقود والائتمان كالمقالات أو الشركات.

[1] بشرى عائشة ، عمر يوسف جميلة ، حماية الملكية الصناعية و دورها في تفعيل المقاولاتية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تسيير جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة الجزائر 2005 -2006 ص 24 .

المصدر : شقرون مُحَّد دور المقاولاتية في ترقية المشاريع الصغيرة المنتجة (دراسة ميدانية الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية سيدي بلعباس ،شهادة ماجستير العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان الجزائر 2015/2014 ص 07

من الشكل يلاحظ أنه إذا كانت مقاولة ملكية رأسمالية تعود إلى الدولة فالمقاولة تسمى عمومية ،أما إذا كانت رأسمالية في ملكية الخواص فالمقاولة خصوصية سواءا كانت مملوكة ملكية فردية أو ملكية جماعية ،أما إن كانت الرأسمالية مشتركا بين الدولة والخواص فالمقاولة شبه عمومية أو شبه خصوصية والمعنى من هذه المقاولات هو أنه تساهم فيه الدولة أو المؤسسات العمومية برأس المال إلى جانب رأسمال الخاص وغاية منها هي المشاركة أوالمساهمة، تكون قصد إنشاء شركة مساهمة لتحقيق هدف تجاري أو حرفي أو صناعي أو شركات الاقتصاد المختلط[1]

4. أشكال المقولاتية:

أخذت المقولاتية أشكال عديدة نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية مست دول عديدة يمكن تلخيصها على النحو التالي [2]

- ✓ . الإنشاء (la creation) : هي عبارة لاتنية تعني لا شيئ ،خلق مؤسسة من لاشيئ وليست مهمة سهلة فهي تتطلب وقت حتى يستطيع المقاول فرض منتجه في السوق ،والإنتاج يحتاج الكثير من العمل ، الصرامة ،والمثابرة ويتميز بقدر كبير من المخاطرة .
- ✓ بالإنشاء بالإيسيماج(l'essimage) : هذا النوع من الإنشاء يقترح على موظفيها إجراءات وتدابير تهدف إلى جذبهم ومرافقتهم في خلق مؤسسات وتهدف إلى خفض مستوى الخطر لدى المقاول.
- ✓ . الإنشاء بالامتياز(le franchise) : هذه الصيغة من الإنشاء تتمثل في تقليد نظام موجود في نطاق جغرافي معين والمنشئ بهذه الصيغة يستفيد من مرافقة مهمة وتكون بالمقابل مالي.
- ✓ . استئناف الاعمال(le reprise d' entreprise) : يختلف استئناف الأعمال كثيرا من انشاء مؤسسة لأن المنطقة الموجودة وليست تحتاج لأن تنشأ بهذا فهو ممكن الاعتماد على معلومات توصف حاضرها وتاريخها، ونمط سيرها في مثل هذه الشروط عدم التأكد يكون غالبا ضعيف ومستوى الخطر قليل.

[1] شقرون مُحَّد ، مرجع سبق ذكره ص 10 .

[2] الفقير حمزة ، روح المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدوكتوراة علوم التسيير جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر 2016 -2017 ص 103

- ✓ . المبادرة الداخلية(l'entreprenairiat) : هي التي من خلالها موظف أو مجموعة من الموظفين بالشراكة مع المنطقة التي يعملون لديها وينشؤون منطقة جديدة أو يخلقون التجديد و الإبداع في هذه المنطقة.
- ✓ المقاولة الاجتماعية و التضامنية(entrepnariat solidaire et sociale) : هذا الشكل من المقاولاتية يظهر في مختلف نشاطات تطوعية ويهدف إلى خلق منظمات ذات أهداف خيرية وتخدم قضايا إنسانية [1].

المطلب الثالث: دور المقولاتية ومعوقاتها:

1 . **دور المقولاتية:** تلعب المقولاتية عدة أدوار من عدة نواحي كالتالي:

أ. دور المقاولاتية في الجانب الاقتصادي:

تحظى المنشآت الصغيرة المتوسطة باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية في دول العالم المتقدمة المختلفة منها والنامية على حد سواء وذلك انطلاقا من دورها الحيوي في تحقيق الأهداف التنموية و الاقتصادية لهذه الدول ، وهي لا تقل أهمية عن المنشآت الكبيرة نظرا لدورها التكاملي في التنمية الاقتصادية ، فضلا عن كونها مصدرا منتجا لأكثر السلع والخدمات التي يحتاجها الناس .

ويمكن أن نتوصل إلى أن أهمية دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المتوازنة تكمن فيما يلي:[2]

- ✓ . الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي من الصناعات الكبرى ، حيث تؤدي هذه المنشآت دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكلة الصناعة .
- ✓ . الإسهام في زيادة حجم قيمة الصادرات الصناعية، تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنتج.
- ✓ . قدرتها على معالجة العديد من الإختلالات الاقتصادية ، إذ تتميز المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على علاج الإختلالات الاقتصادية وأهمها:
  - ➢ الإختلال بين الادخار والاستثمار،معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.
- ✓ الإسهام في تعزيز دور البرامج الإنمائية للدول النامية من خلال رفع معدلات الإنتاجية في المرافق الإنتاجية.

[1] طلحي سماح، دور أجهزة المرافقة في دعموا نشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد رقم 05 ، جامعة أم البواقي الجزائر ، جوان 2016 ص 09

[2] أحمد عارف العساف و آخرون الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ص 46،44

- ✓ تعتبر هذه المنشآت وحكايات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي.
- ➢ تعمل هذه المنشآت على تدريب وبناء قيادات إدارية شابة في المجتمع.
- ➢ تعمل هذه المنشآت زيادة دوران رأس المال وتعبئة مصادر التمويل.
- ➢ تمتص هذه المنشآت فوائض الأموال العاطلة وتعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.
- ✓ قدرتها على الابتكار والتجديد وعلى استيعاب التكنولوجيا المتطورة ،ويحقق فعالية الاستثمار فيها من خلال استجابتها للتغيير مع المستجدات .

ب . **دور المقاولاتية في الجانب الاجتماعي :**

تلعب المشاريع المقاولاتية دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل : البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة ، هذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المشاريع أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي.

- ✓ إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية.
- ✓ تؤدي المشاريع المقاولاتية دور استراتيجيا في تحقيق مبادئ التنمية البشرية عن طريق توسيع البدائل والخيارات أمام الناس سواء من خلال تشكيلة السلع والخدمات.
- ✓ تسعى إلى توفير السلع والخدمات بأسعار رخيصة، خلق فرص عمل للمرأة سواءً من خلال العمل في المنزل أو مع الأفراد.
- ✓ تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال للقيام بمهام متعددة.
- ✓ تنوع المهام والمسؤوليات التي يقوم بها العاملين وبذلك تتسع معارفهم وتزداد خبراتهم.
- ✓ تعطي الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور، وهذا يعني فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة و ابتكارات جديدة، تساهم بشكل كبير في عملية التنمية تشجع وتساعد على التطور المهني الإيجابي للحرف والمهن.[1]

ج . دور المقاولاتية في الجانب البيئي:

[1] مصطفى محمود محمّد عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية ي ادارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر 15/14 مارس 2010 ص 18

بعدما كان دور المشاريع المقولاتية يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أصبح و في ظل متطلبات تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية واجتماعية بيئية وتكنولوجية تحقق من خلالها التنمية الشاملة حيث أصبحت تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية كبيرة في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المشاريع تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل المقارنة بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المشاريع المقاولاتية تهدف إلى نشر المفاهيم والقيم الصناعية الحديثة مثل :إدارة الوقت ،الجودة العالية ،الإبداع والابتكار، الكفاءة .

كما أن هذه المشاريع تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي ، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم متطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية كما تساهم المشاريع المقاولاتية في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وتساهم أيضا في تطوير استخدام التكنولوجيا المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكار بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.[1]

2- معوقات المقاولاتية:

بالرغم من إيجابيات المقاولاتية ،إلا أن هناك العديد من السلبيات والمخاطر التي تواجه الأعمال المقولاتية ، والتي تجعل الكثير من الناس يخشون اقتحام هدا المجال في ضوء تفضيلهم العمل الروتيني ،الذي يحقق الأمن الوظيفي والاستقرار والحصول على مزايا الوظيفة والتمتع بالإنجازات الرسمية والدخل الشهري المنتظم ، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي:

- ✓ . عدم استقرار الدخل :حيث لا يضمن انشاء مشروع مقولاتي الحصول على دخل كافي وخاصة خلال المراحل الأولى من حياة المشروع ومع ضغوط الالتزامات المالية.
- ✓ . المخاطرة : (خسارة الاستثمار بأكمله) ترتفع نسبة الفشل للمشروعات المقاولاتية وخاصة في السنوات الأولى،لذلك وجب على المقاول أن يقوم بمجموعة من إعتبارات التي تساعده على التعايش مع الفشل ،كوضع أسوء التوقعات عند الفشل ،خطة مواجهة الفشل.
- ✓ . ساعات العمل الطويلة: يتطلب نجاح أي مشروع مقولاتيفي بداية تطبيقها ساعات طويلة من العمل الجاد تمنعهم من أوقات الراحة والإجازات الأسبوعية لتحقيق الدخل المناسب.

[1] وفاء بنت ناصر و آخرون ، ريادة الأعمال ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، طبعة 02 السعودية

- ✓ . مستوى المعيشة أقل : يحتاج تأسيس المشروع المقاولاتي وانعاشه بجانب قضاء ساعات طويلة من العمل إلى توفير النفقات واستثمار أي عوائد في تنمية المشروع المقاولاتي، مما يعني مستوى المعيشة منخفض لدى المقاول.
- ✓ . المسؤولية الكاملة : يواجه ملاك المشروع المقاولاتي صعوبة في البحث عن ناصحين ومرشدين ، مما يعرضهم لضغط الشديد و الشعور كبير والمسؤولية.
- ✓ . الإحباط: يتطلب تحقيق المشروع المقاولاتي تضحيات كبيرة وصبر طويل، لذلك فإن المشكلات التي تواجه المشروع المقولاتي قد تؤدي إلى الشعور بالقلق والإحباط في ضوء نتائج المحققة.

المبحث الثاني: ماهية ثقافة المقولاتية

تمهيد:

إن الاهتمام بثقافة المقاولاتية هو مسلك علمي يفرض منطقيا تفاعلية البحث الجامعي مع تطورات محيطها المعقد في التكوين والممارسة، فالحديث عن المقاولاتية من الناحية السوسيو انتروبولوجية ليس المراد به الحديث عن ثقافة المجتمع في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية فقط وإن كان ضروريا ، بل القصد الأول هو ثقافة المقاولة كنتاج للكيان الاجتماعي المتفاعل داخل المقاولة بصفتها تنظيما مؤسسيا متميزا يفرض استقلاليته النسبية عن المحيط الذي يوجد فيه.[1]

المطلب الأول: مفهوم ثقافة المقاولة:

تعرف على أنها تلك الثقافة المقاولاتية التي تكون مكونة من صفات وتصرفات تدخل على الإدارة في المبادرة والمشروع فيما عمله أو إنجازه بصفة جادة وقوية إلى النهاية وهنا تصبح ثقافة المشروع خاصة لأنها تهدف إلى إنتاج الجديد والتغيير وتكون ثقافة خلق وبناء.

كما يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية بأنها: المقاول كعنصر اجتماعي هو ممثل لتصرفات ككل التصرفات الاجتماعية متلازمة أحيانا فرديا واجتماعيا ، هذه المتلازمات الاجتماعية لتصرفات المقاول تظهر في ثقافة المقاول فهي ثقافة تقوم على تثمين نشاطات الأعمال ، وتثمين المبادرة الفردية و الاجتماعية ،وتثمين المبادرة والعزيمة ، قبول العيش بين الأمن والمخاطرة ، التوتر بين الاستقرار والتغيير.

1 . تثمين نشاطات الأعمال : الثقافة التي تمنح لنشاطات الأعمال مكانة هامة ، فيما ندعو تدرج القيم في المؤسسة كمثال المؤسسة التي تكمن المقاول سوف تمنح للأعمال ، المال ،وإنشاء المؤسسات مكانة هامة من بين القيم الأولية في هذه المؤسسة كنتيجة في هذه تصرفات الأعمال سيقدمون كنماذج اجتماعية مقبولة ومرغوبة.

2. تثمين المبادرة الفردية والاجتماعية : نلاحظ في المجتمعات أن لمقاول هو جامع للصعوبات التي تظهر في المؤسسة أو الأفراد أو الفرص المفروضة ، ستكون مدفوعة من طرف ممثلي هذه الجماعة ،لإشهار هذه الإثباتات يمكن استعمال مضاد في بعض المؤسسات التحديات أو الفرص التي تكون كمصدر للخوف، إذ أعضاء هذه المؤسسات لا يحاولون القضاء على

[1] بدراوي سفيان ، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقالول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان مذركة مقدرمة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلميان الجزائر 2014-2015 ص 75

هذه التحديات أو استغلال الفرص الطبيعية الحظ القضاء القدرو تشحن الإلهام الذي يدفع الأفراد للقضاء بأنفسهم على التحديات التي تشغل الفرص المفروضة .

3.تثمين المثابرة و التصميم : تأكد الدراسات بأن المقاولون هم أشخاص يثابرون يواظبون باستمرار ويقبلون استثمار كل الطاقة من أجل النجاح حيث يستغل كل الوقت كل المواد المتاحة لهم ، وفي بعض الحالات استعمال موارد الآخرين للوصول إلى تحقيق مشروعهم وهذا النوع من التصرفات يشير أن المشاريع التي نجحت محمولة من طرف مقاولين حواريين مروجين وسطاء تجاريون مقنعون هذه الطريقة للعمل تترجم رغبة كبيرة لرؤية هذا المشروع مهم للغاية يؤمنون بهم كثيرا ويرتبطون به بغاية الأهمية وليس فقط الثقافة بحيث أن تسمح للأفراد بالتعريف بقوة إيمانهم بمشروعهم يجب تحريضهم تشجيعهم ،تدعيمهم بوجه يدفع للمواطنة و المثابرة و الاستمرار خلال فترة الدفع [1].

4.التوازن بين الأمن و المخاطرة : إنشاء مؤسسة يقوم دائما على بعض المخاطر، تعرف أن إنشاء مؤسسة هي خطوة ترتكز على رأي معتدل (مناسب) يعتمد على المعلومات المعروفة في الفترة التي تنشأ فيها المؤسسة، إن إنشاء المؤسسة لا تكون في حالة التأكيد، لكن في حالة أي احتمالية النجاح هي أساسا تكون على المعلومات المتاحة .

نستطيع القول أن إنشاء المؤسسات يعادل المخاطرة، إن النتائج هي جزئيا متوقعة ،وأن المخاطرة سبب مقبول إذ أن إنشاء مؤسسة يعتمد على تسيير المخاطرة إنه الوازن الذي يجعل للمقاول مكانة ويسمع له أكثر فأكثر بالتموضع كرائد، إن ثقافة المقاول تؤكد على ضرورة الموازنة و التوفيق الأمان المخاطرة إن عدم التوازن بالاتجاه نحو المخاطرة يؤدي إلي عدم استقرار ومصاعب عميقة والعيش في توترات وضغوطات .

5.التوتر بين الاستقرار و التغيير: المقاول مرتكز في مفهوم التغيير، فالنظر من هذه الزاوية يظهر المقاولين كأعوان تغيير والمقاول سيصبح كمشارك أساسي في التغيير الاجتماعي هذا الذي يعني أن أنشطة المقاولة تخلق توتر الذي نستطيع أن ندعوه الثبات و التغيير فتسيير المقاول يقترح حل بين الاستقرار و التغيير، حلا يمر بخلق منتجات جديدة وتخفيف المشروع، إذ ثقافة المقاولة ضرورية لتطويع وتأليف التوتر نتلازم أساسا للاستقرار و التغيير للتطوير و الاستمرار في تواجد المؤسسة .

فثقافة المقاولاتية هي مجموع من القواعد القيمة و العملية التي يتقاسمها المنتمون للمقاولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وحل مشاكلها و الإسهام في تطوير المجتمع بما تنتجه من منافع اقتصادية واجتماعية للدولة والمجتمع ومن تلك القيم التنظيم

[1] بوشامخ خولة ، دور الثقافة المقاولية و نشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب / مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم التسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر 2013-2014 ص 82

والتدبير والأخلاق و التنافسية والمهنية والكفاءة و القدرة على التحديد و الابتكار ويبقى لهذا المفهوم خصوصية مرتبطة بما يلي:

- ✓ المقاولة ليست فقط عبارة عن تنظيم وبنية قانونية، اقتصادية واجتماعية أي مجموعة من المواد المالية التقنية والبشرية بل أكثر من ذلك هي مسار ومجموعة من المراحل تتطلب استعمال منطقي مقاولاتية من فكر إلى التأسيس وبداية النشاط الفعلي أي روح المقاولاتية لحامل هذه الروح الذي هو المقاول فهو عبارة عن حامل المشروع و البطل المنتظر في هذا المسار .
- ✓ البيئة المنتظمة في الوسط الاجتماعي الاقتصادي السياسي القانوني و التكنولوجي الذي يؤثر بصفة مباشرة على الفعل المقاولاتي فهذه التركيبة المعقدة تشكل عامل وقاسم في تشجيع الثقافة المقاولية او كبحها .

المطلب الثاني : مقومات الثقافة المقاولاتية

- ✓ المحيط الاجتماعي: يعتبر المحيط الاجتماعي عنصرا مهما في الدفع نحو إنشاء مؤسسة نظرا لتركيبته المعقدة والثرية
- ✓ الأسرة : تعمل الأسرة على تنمية القدرات المقاولاتية لأبنائها و دفعهم لتبني إنشاء المؤسسات كمستقبل مهني خاصة إذا كان هؤلاء الآباء يمتلكون مشاريع خاصة عن طريق تشجيع الأطفال منذ الصغر على بعض النشاطات وتحمل بعض المسؤوليات البسيطة
- ✓ المدرسة: ليست المدرسة بمعزل عن الديناميكية السوسيو اقتصادية للمجتمع، فبالإضافة إلى دورها التكويني و التربوي المعتاد يتعين عليها أن تقيم جسور الالتقاء مع المقاولة، و بالتالي تشكل قاطرة التنمية من خلال انفتاحها على المقاولة و تنمية ثقافة المقاولة لدى الشاب ، و هنا تكمن أهمية نقل المعارف للمجتمع من اجل خلق الثروات ضمن منظور مقاولاتي للتربية و التكوين
- ✓ الدين: يعتبر الدين من بين المؤسسات الاجتماعية التي يستمد منها الفاعلون الاجتماعيون الكثير من القيم والمعايير، فقيم العمل وإتقانه وكذا الاعتماد على النفس في الحصول على القوت... الخ هي عناصر تشترك فيها كل الديانات السماوية وحتى بعض الديانات الوضعية، وعليه يشكل الدين والقيم الحامل لها أحد مقومات الفعل المقاولاتي[1].

[1] بدري سفيان، مرجع سبق ذكره ، ص 77.

- ✓ العادات والتقاليد: تعتبر العادات والتقاليد من العوامل المؤثرة على التوجه نحو إنشاء المؤسسات، فالمجتمعات البدوية تمارس الزراعة والرعي مع أبنائها أما الصناعات التقليدية والأنشطة التجارية فتتوارثها الأجيال .

بالإضافة إلى العديد من المهارات الواجب توفرها في المقاول الناجح مثل :

- ✓ المهارات التقنية: وهي تتمثل في الخبرة، المعرفة، والقدرة التقنية العالية المتعلقة بالأنشطة الفنية للمشروع في مختلف المجالات من إنتاج، بيع، تخزين وتمويل وهذه المهارات تساعد في إدارة أعمال المشروع بجدارة .المهارات التفاعلية: وهي قدرات الاتصال، نقل المعلومات استلام، ردود فعل، مناقشة القرارات قبل إصدارها، الإقناع...إلخ التي يحتاجها المقاول في حالة تحويل الصلاحيات اللازمة لإدارة النشاط للآخرين .
- ✓ المهارات الإنسانية: وتتمثل في القدرات التي تمكن المقاول من تطوير علاقاته مع مرؤوسيه وزملائه لخدمة المشروع والمؤسسة بشكل عام، حيث أن هذه العلاقات تبني على الاحترام والثقة والدعم المستمر للعنصر البشري داخل المؤسسة والاهتمام بمشكلاته خارج المؤسسة، وهي قدرات تتعلق بالاستجلاب والتحفيز والاستمالة للآخرين والمعاملة الحسنة والتصرف اللبق مع أعضاء المؤسسة .
- ✓ مهارات فكرية: تتمثل في اكتساب أسس ومبادئ علمية في ميدان الإدارة واتخاذ القرار والمحاكمة المنطقية وتحليل المشكلات وإيجاد العلاقات بين المشكلات وأسبابها وحلولها...إلخ .
- ✓ مهارات تحليلية: أي القدرة على التفكير المجرد حيال نظرتهم إلى مؤسساتهم التي تعمل ككل وليس كجزء أو أجزاؤها ووظائفها تترابط مع بعضها البعض لتصبح كلا في محيطها، حيث أن هذا الإدراك في حد ذاته تخوله تعقيدات العمل الحاصلة أمامه بعد مواجهته أغلبية المشاكل ليتمكن فيما بعد من وضع الحلول المناسبة.

المطلب الثالث : عناصر ثقافة المقاولاتية :

الحديث عن ثقافة المقاولة يحيل إلى الحديث عن العناصر المشكلة لهذه الثقافة و التي تتعلق بالدرجة الأولى بمجموعة من القيم المهنية للمقاول الذي عرف بأنه الشخص الذي يحمل قدرات تتعلق بحاجة إلى الإنجاز، الثقة بالنفس، الرؤية المستقبلية، الرغبة في الاستقلالية ونذكرها في النقاط التالية .

- ✓ الحاجة إلى الإنجاز : أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز، ولذلك فالمقاول دائما يقيم أداءه وإنجازه في ضوء معايير قياسية وغير اعتيادية .

- ✓ الثقة لنفس : حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة واتخاذ القرارات لحل المشكلات ومواجهة التحديات المستقبلية، وذلك بسبب وجود حالة من الثقة لنفس والاطمئنان لقدراتهم وثقتهم بها.
- ✓ الرؤية المستقبلية: أي التطلع إلى المستقبل بنظرة تفاؤلية وإمكانية تحقيق مركز متميز ومستويات ربحية متزايدة .
- ✓ التضحية والمثابرة : يعتقد المقاولون بأن تحقيق النجاحات وضمان استمراريتها، إنما يتحقق من خلال المثابرة والصبر والتضحية برغبات آنية من أجل تحقيق آمال وغايات مستقبلية، ولذلك فضمانة الأكيدة لهذه المشروعات إنما تنبع من خلال الجد والاجتهاد والعطاء .
- ✓ الرغبة في الاستقلالية : ويقصد بها الاعتماد على الذات في تحقيق الغايات والأهداف،والسعي للاستمرار لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة عندما تتوافر لديهم الموارد المالية الكافية، كما يستبعد المقاولون العمل لدى الآخرين تجنبا لحالات التحجيم بحيث يتمكنون من التعبير والتجسيد الحقيقي لأفكارهم وآرائهم وطموحاتهم، كما يوفر لهم إنشاء المؤسسات الخاصة الدخل الكافي للمعيشة وتحقيق الثراء ،إلى جانب التحكم في شؤون العاملين لديهم مما يعطيهم استقلالية في العمل .

المبحث الثالث : ماهية المرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم العناصر التي يحتاجها المقاول عند بداية إنشاءه لمؤسسته نظرا لمختلف التحديات و الصعاب التي قد تواجهه، فهي تساعد في تجسيد مشروعه بعدما كان مجرد فكرة ناهيك عن دورها الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية اذ ساهمت هذه الأخيرة في التقليص من نسبة ومعدلات البطالة زيادة الناتج الداخلي الخام وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة خاصة السياسية و الاقتصادية التي يعيشها العالم.

المطلب الأول : مفهوم المرافقة المقاولاتية

تعتبر المرافقة من أهم الآليات المبتكرة لدعم إنشاء المؤسسات بنظر إلى كثرة التعقيدات المصاحبة لإنشائها ، فهي تعرف بأنها عملية ديناميكية لتنمية و تطوير مشروعات أعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة تأسيس أو إنشاء و بداية نشاط حتى تتمكن من البقاء و النمو بصفة خاصة ، في المرحلة بداية نشاط ، و ذلك من خلال العديد من المساعدات المالية و الفنية و غيرها من التسهيلات الأخرى اللازمة و المساعدة.

فالمرافقة هي أسلوب لتحصيل الأجهزة و الهياكل من أجل استقبال منشئ المؤسسات الصغيرة و تقديم النصائح و الاقتراحات لهم

و توجيههم حول طريقة إنشاء و تنظيم مشروعهم ، بالاضافة إلى تقديم خدمات تتناسب و شخصية و قدرات كل فرد كهيكلة[1]

المشروع قبل تقديمه لمجلس الموافقة و كفالته ، وصولا إلى تكوينهم و متابعتهم محاسبيا .

كما يعتبر التعريف الأكثر شمولا هو الذي اقترح من طرف "اندري لوتاوسكي " هي : تتعرض المؤسسة و محاولة تكييفها مع ثقافة و شخصية المنشئ [2]

دعم منشئ المؤسسات في الفهم و التحكم في إجراءات الإنشاء و كذلك التحكم ي المشروع و القرارات المرتبطة به .

تعريف شامل للمرافقة المقاولاتية :

[1] طالبة صبرينة ، هيئات و أداوت مرافقة انشاء المؤسسة ، امعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر 2009 ص 13

[2] أمال بعيط ، مرجع سبق ذكره ص 28

" المرافقة هي عبارة عن خدمة تقدمها هيئات مختصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء و التي تعبتر مرحلة حساسة في حياة و تحتاج إلى الكثير من الخبرات من قبل المرافق .

المطلب الثاني مكونات المرافقة المقاولاتية :

ترتكز عملية المرافقة المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على ثلاثة محاور أساسية :

الدعم المالي: هذه الهيئات تختص أساسا في معالجة مشكل عدم كفاية الأموال اللازمة عند انطلاق المشاريع، حيث تمثل هذه النقطة عائق كبير أمام الشباب إلى إنشاء مؤسسات صغيرة و بالتالي يمكن أن توفر هذه الميدان تسهيلات جيدة للحصول على تمويل الاستثمارات الجديدة و استمارات التوسع ولدهاء

شبكات النصح و التكوين : هناك الكثير من خدمات النصح و التكوين الخاصة أو العامة تقدمها غرف التجارة وغرف الحرف، وغرف التسيير، والهدف منها حصول المقاولين الشباب على تكوين في مجال إنشاء المؤسسات الصغيرة و غيرها

الدعم اللوجستي: تهدف بعض هيآت الدعم إلى توفير مقرات لنشاط المؤسسات الصغيرة في المجلات المتاحة و خلال فترات زمنية محددة و خدمات إدارية مختلفة ، وذلك بشروط تحفيزية أقل تكلفة ، بالإضافة إلى تقديم بعض النصاءح البسيطة و المعقدة حسب المشروع الصغير و تقوم بهذه العمليات من خلال الإنفتاح على

جميع شبكات الأعمال والهيآت الحكومية المختلفة لتدعيم هذه الهيآت .[1]

المطلب الثالث: مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها

سيتم التطرق إلى مراحل المرافقة المقاولاتية وأشكالها :

1 مراحل المرافقة المقاولاتية: تمر عملية المرفقة المقاولاتية بثلاث مراحل اساسية وهي :

1.1 مرحلة الاستقبال : و تشمل كل من الإعلام، التحسيس ، التوجيه و إعادة توجيه حاملي المشاريع، اين يتم تقديم و عرض المشروع (فكرته ، أسباب اختيارها و غيرها) ثم بداية التصميم وجمع المعلومات الضرورية للمشروع ليبدأ المرافق إلى مساعدة المقاول المحتمل على تحديد طبيعة المنتج أو الخدمة التي التي يرغب في تقديمها للسوق و يتم الاتفاق من أطراف حول طبيعة المرافقة الواجب اتباعها على أساس احتياجات المقاول

[1] بن حبيرش سعاد ، المرافقة المقاولاتية و أثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة مذطرة لنيل شهادة الماستر علوم تسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2015-2016، ص 03.

2.1 مرحلة المرافقة: وتكون في كل مرحلة من مراحل نضج المشروع ، تكوين حامله من الجانب التقني و التسيير ، القيام بدراسة لجدوى إلى غاية التجسيد الفعلي له ، ي مرافقته في اعداد مخطط الاعمال الخاصة بمشروعه ، بالاضافة الى المرافقة المالية بفحص الملف المقدم واتخاذ قرار أولي لتمويل المشروع و مساعدته الحصول على إعانات هيآت أخرى .

3.1 مرحلة المتابعة : تشل كل أشكال الدعم الموجهة للمقاول التي تمكنه من امتلاك ادوات تسيير فعالة ، مساعدته على اتخاذ القرار ، تحديد و تنفيذ إستراتيجيته التجارية و إقحام مؤسسته في بيئة الأعمال [1].

2 – أشكال المرافقة المقاولاتية :

تشمل المرافقة التي تنتظرها المؤسسات الصغيرة عدة أشكال منها :

- المراقة الفنية ، المرافقة الإدارية ، المرافقة المالية ، المرافقة التقنية ، المرافقة التدريبية و التكوينية (الإرشادية و التوجيهية) ، المرافقة الإعلامية و الإتصالية ، المرافقة المعنوية ، و يمكن تلخيص هذه الأشكال فيما يلي :
- 1.2 المرافقة المعنوية : و هي أهم انواع المرافقة التي يحتاجها المنشئ من النقطة الاولى لأنطلاق مشروعه ، فهذه المراقة تقدم للمنشئ النصح و التوجيه و الإرشاد ، و لتجسيد على أرض الواقع ، لأنه عادة عندما يفكر المنشئ في إنشاء مشروعه تتراود عليه عدة أفكار و هو في هذه الفترة بحاجة لمن يؤكد له صلاحية هذه الفكرة و إمكانية تطيقها على الواع حيث لا تبقى مجرد فكرة .
- 2.2 المرافقة الفنية : وتتضمن دراسة جدوى المشروع ، إختيار الموقع ، إختيار الآلات و المواد و غيرها ممن المدخلات ، دعم المشروع فيما يتعلق بأساليب الإنتاج و مساعدته في استخدام الأنظمة المعلوماتية [2]
- 3.2 المرافقة الإدارية : و تثمتل في التسهيلات المتعلقة بالإجراءات الإدارية كتبسيط الوثائق الإدارية الخاصة بالترخيص و التسجيل ، إقامة شباك وحيد ، إجراءات الحصول أو امتلاك العقار .
- 4.2 المراقة المالية : لعلها من أهم ما ينتظره المنشئ او المستثمر عموما ، و هو يشمل الدعم المتعلق بالتمويل ، خاصة منه ما يتعلق بترقية الإدخار و مؤسساته ، و المساهمة في ضمان جزء من القروض ، و تخفيض تكلفة التمويل و تمديد الآجال و الإعفاء الكلي أوا لجزئي ، و لفترة محددة ، من الضرائب و الرسوم الجمركية ، أو

[1] سيرينة مانع فضيلة بوطورة ، المراقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء و ترقية المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، المجلد الثالث العدد الاول ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي الجزائر ، جوان 2018، ص 156.

[2] غني شرين ، مرافقة الشباب في انشاء مؤسسة انتاجية صغيرة مذركو مقدمة لنيل شهادة الماجستير . تخصص شعبة تسيير الموارد البشرية جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2008 -2009 ص 56

الإعفاء من الضمان الاجتماعي لأول عامل خلال فترة محددة ، و كذا منح مساعدات مباشرة خاصة لبعض المشاريع ، كمشروعات التحديد أو تلك التي تساهم في تشغيل عدد ما من العمال أوا لمشروعات التي تقام في المناطق النائية .

- 5.2 المرافقة التكنولوجية: فضلا عن ضرورة توفير قاعدة تكنولوجية وطنية ، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة على التكنولوجيا و استخدامها ، و ذلك من خلال التوجيهات التي يقدمها المرفق للمنشئ عن التكنولوجيا الحديثة و دعم أسعارها .
- 6.2 المرافقة أثناء التكوين: و يرتبط هذا النوع من الدعم بضرورة تشكيل اقتصاد قائم على الكفاءات ، و هذا التكوين و التدريب مستمرعلى استمرار المؤسسة ، و يتم هذا المراكز التكوين المتخصص الموجه لهذه المؤسسات ، أو بتشجيع عقد الملتقيات و الندوات المتخصصة ، و كذا تشجيع و دعم اقتناء الكتب و المجلات العلمية [1]
- 7.2 المرافقة الإعلامية: تتمثل في المساعدات التي يقدمها المرفق للمنشئ ،و هي أن يوجهه الطرق التي تمكنه من إقامة أنظمة المعلومات و الاتصال داخل مؤسسته ، كما يتضمن هذا النوع من المرافقة مجال التسويق لقطاع المؤسسة الصغيرة ، و لهذا يجب على المرافق أن يمنح للمقاول المساعدة في مجال كيفية الإشهار و الترويج بمنتجه .

و هكذا يمكن تصوير مختلف أشكال الدعم في المخطط التالي :

الشكل (01) : اشكال دعم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة

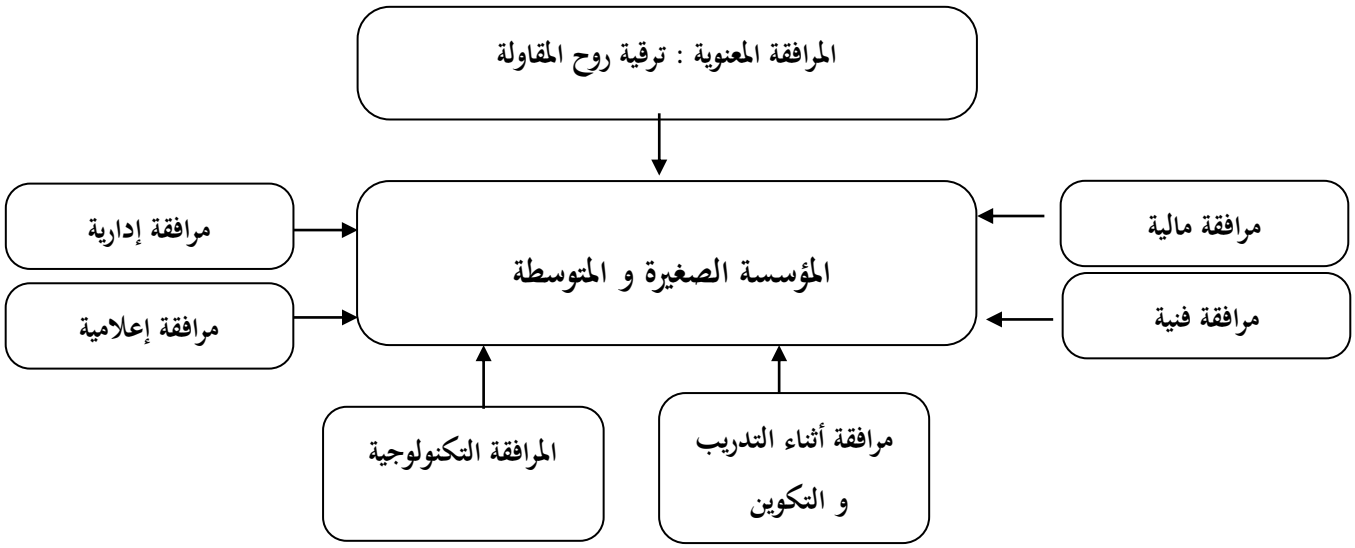

المصدر : رحيم حسين ، مرجع سبق ذكره ص42.

[1] رحيم حسين ، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، كلية العلوم اقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 03 ، 2005 ص 42/41

خلاصة الفصل :

لقد تباين الموقع الذي احتلته المقاولاتية خلال مختلف المراحل التي مرت بها فلم تحظى بالاهتمام الكبير من طرف الباحثين و ذلك يعود إلى اتجاه أنظارهم نحو المسير و ظهور المؤسسات الكبرى ، و لأزمة الاقتصادية التي واجهتها المؤسسات الكبيرة ابتداء من منتصف السبعينات على المقاول يظهر بقوة على الساحة الاقتصادية بد الاقتناع أخيرا بضرورة تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كحل يمكن الاعتماد عليه للتخفيف من الانعكاسات السلبية لهذه الأزمة .

و يعود المقاول إلى الواجهة من خلال طرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية ، دراسات انحصرت معظمها و لفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية .

و نظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في آخر المطاف إلى ضرورة الانتقال من التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية ، مما ساهم ي إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة ، و تسمح بإخراجها من مجالات ضيقة و محدودة إلى مجال شامل لمختلف المقاربات .

الفصل الثاني

تطور المقاولاتية في الجزائر

مقدمة الفصل:

شهدت الجزائر منذ الاستقلال مجموعة من التحولات الاقتصادية التي نتج عنها التخلي عن نظام الاقتصاد الاشتراكي و التوجه إلى تطبيق سياسة اقتصاد السوق إضافة إلى ذلك فإن العولمة الاقتصادية والتحولات الاقتصادية الدولية و إلاقليمية و تداعياتها على الأوضاع المحلية استدعت ضرورة الاهتمام بتطوير المنظومة المؤسسية الصغيرة و المتوسطة للتقليل من الانعكاسات السلبية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مستقبلا.

وفي سبيل تحقيق ذلك كان التوجه إلى تبني إستراتيجية متوسطة المدى يرتكز على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال قيام الدولة بتوفير مجموعة من البرامج المسطرة والهياكل الجديدة والهيئات التي تهدف إلى دعم و تشجيع المقاولاتية في الجزائر بحيث تعتبر هذه الأخيرة وسيلة لترقية المنتوج الوطني والتقليل من حدة مشكلة البطالة مما يعود بالنفع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

على هذا الأساس و من أجل الإلمام بمختلف جوانب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية كالتالي

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر

المبحث الثالث: هيئات مرافقة المقاولاتية في الجزائر

المبحث الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى المواضيع الهامة، التي تشغل حيزا لا يستهان به لدى صناع القرار الاقتصادي، وذلك لما تتمتع به من مزايا و قدرة كبيرة على دعم التنمية الاقتصادية من خلال النهوض بالأنشطة الإنتاجية. والجزائر من بني الدول التي عرفت مؤسساتها و لازالت تعرف تغيرات جذرية في سبيل توفير المناخ الاستثماري المناسب لتطور قطاع مؤسساتها الصغيرة و المتوسطة، حيث شرعت في العمل على توفير أرضية قانونية كفيلة بترقية و تدعيم المبادرة الخاصة في الاستثمار، ولذلك من خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ففي الجزائر، و التعرف على أهم هيئات دعمها في الجزائر.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث التطرق لإشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مثل بناء نظرة عامة عن هذه المؤسسات من خلال إبراز مختلف التعاريف المتعلقة بها .أظهر ت بعض الدراسات التي أجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة و المتوسطة أن هناك ما يجاوز 5 تعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أن العديد من الدول ليس لديها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي و يكون التعريف إما بنص قانوني مثل الجزائر والواليات المتحدة الأمريكية و اليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا.[1]

[1] الياس بن ساسي, يوسف قريشي, التسيير المالي, الاداره الماليه الطبعه 01 ,دار وائل للنشر 2006 ص398

ويمكن إعطاء تعاريف لبعض الدول :

1. الولايات المتحدة الأمريكية :

حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 ف المؤسسة الصغيرة على أنها ذات ملكية وإدارة مستقلة و التي لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى، و تعتبر مؤسسة صغيرة أو متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500عامل وقد تم تحديد مفهومها بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين.[1]

2. اليابان :

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح و محدد للمؤسسات الصغيرة المتوسطة فقد نص القانون المسمى القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يتعرب بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة، و يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة الحواجز و العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و محاولة تطويرها و تنميتها، تضمن القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة رقم 154 لعام 1963في اليابان تعريفا للمؤسسات الصغيرة و في تجربة اليابان يتم التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنها قطاع واحد[2] .

3. الاتحاد الأوروبي :

عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي تضم من 10 إلى 49 عامل، و الذي يتجاوز رقم أعمالها 200مليون دج، وعرف المؤسسات المصغرة على أنها جميع المؤسسات التي تشغل من -1 9عمال، مع رقم أعمال لا يتجاوز 20 مليون دج.[3]

[1] عبد المطلب عبد الحميد ,اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ,الدار الجامعية الإسكندرية 2009,, ص29

[2] إيمان مرعي المشروعات الصغيرة والتنمية, التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ,مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجيه, القاهرة ,2005 ص77.

[3] Khalil assilla,PME en Algérie : de la création a la mondialisation 8.eme congres international francophone en entrepreneuriat et PEM(CIFE PEM), p03.

4. المغرب :

يعرفها المشرع المغربي على أنها المؤسسات التي تشغل أقل من 49 عامل والأموال المستثمرة فيها التي تزيد عن 625ألف دولار[1].

5. الجزائر :

الجزائر على غرار باقي الدول مل تدرج تعريفا دقيقا يف كتاباتها الاقتصادية لهذه المؤسسات على أساس أنه تتحكم فيها عدة معايير غير أن هذا لا يمنع وجود محاولات إلياد تعريف لها تتمثل في:

-المحاولة الأولى: ظهرت أول محاولة لتعريف هذه المؤسسات منذ وضع التقرير الخاص ببرنامج التنمية المخطط الرباعي 1974-1977لوزارة الصناعة والطاقة، حيث يرى أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة هي:

- وحدة إنتاجية
- مستقلة قانونيا وتشغل أقل من 500 عامل.
- تحقق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، و يتطلب إنشائها أقل من 10 مليون دينار جزائري[2].

-المحاولة الثانية: في إطار الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغرى و المتوسطة الذي انعقد في أفريل 1983 بالجزائر طرحت المؤسسة الوطنية للهندسة و تنمية الصناعات الخفيفة تعريفا يرتكز على معيارين كميين هما: اليد العاملة و رقم الأعمال، حيث تعرف المؤسسات الصغرى و المتوسطة تلك التي تتوفر فيها المواصفات التالية :

- تشغل أقل من 200 عامل
- تحقق رقم أعمال أقل من مليون دينار جزائري.

[1] مروى احمد نسيم برهم الريادة وادارة المشروعات الصغيره الطبعة 03 الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2014 ص79

[2] عمار شلابي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية,العدد 5,جامعة سكيكدة,الجزائر,ماي2010,ص263

التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري :

في ظل غياب تعريف قانوني و محدد و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كانت الحكومة مجربة على إيجاد تعريف و معايير محددة لهذه المؤسسات، وهو ما دفع القانون الجزائري إلى الأخذ بالتعريف نفسه المطبق في الاتحاد الأوروبي، حيث في 12 ديسمبر 2001صدر القانون رقم 01-08 و المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كل مؤسسة إنتاج للسلع و الخدمات، توظف من 1 إلى 205شخصا و التي يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500مليون دينار جزائري، كما تتوفر على الاستقلالية حيث لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى التي ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1] .

و الجدول التالي يوضح التعريف المعتمد من قبل المشرع الجزائري للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم (02) تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال السنوية	الحصيلة السنوية
المؤسسات المصغرة	0901	اقل من 20مليون دج	اقل من 10 مليون دج
المؤسسات الصغيرة	4910	اقل من 200مليون دج	اقل من 100 مليون دج
المؤسسات المتوسطة	25050	من 2الى200مليار دج	بين 10 و100 مليون دج

المصدر: سمير براهيمي، دور بحوث التسويق في اتخاذ القرارات التسويقية – دراسة حالة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ولاية سطيف– مذكرة ماجستر ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، الجزائر ، 2010/2009 ص 133.

[1] خباية عبدالله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2013ص18

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تميز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بتوالي عدة قوانين و تحولات تشريعية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا كانت هاته الأخرى مسايرة لاتجاهات السياسية و الاقتصادية المتوالية، كما كانت هاته بطيء خاصة قبل من الثمانينات، فقد مر هذا القطاع في الجزائر بمرحلتين أساسيتين هما :

المرحلة الأولى : تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاقتصاد الجزائري قبل 1993 :

ورثت الجزائر بعد استقلالها بعد الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تعود نشأتها إلى فتره الاستعمار إذ إن ألدوله قد قامت باعاده تنظيم الاقتصاد الوطني وبناءه لإنشاء القطاع العمومي الذي بدا يتوسع وميز هذه المرحلة فترتين أساسيتين هما :

1.1 الفترة الأولى1962-1979 :

عرفت هذه الفترة تنظيما ركز على تحديد توسع وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة خاصة لصالح المؤسسات العامة على مستوى الجماعات المحلية وخلال هذه الفترة انحصر دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية احتياجات المتزايدة من سلع وخدمات وقد تركز دوره على توسيع النسيج الصناعي وتحقيق الأهداف ألاقتصاديه والاجتماعية والاستراتيجي التنمية القائمة على الصناعات الكبرى حيث كان ينظر إليها باعتبارها مكمله للصناعات الأساسية وأنها تقوم بمهمة تدعيم عمليه التصنيع خاصة مع بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني وتبين سياسة تنموية وتطويرية.[1]

ا.البرنامج الأول 1967-1969: ويشمل استعادة الوحدات القديمة الموروثة عن الاستعمار وتحويلها إلى مؤسسات عامه محليه والجهات لتطوير الصناعات الحرفية والتقليدية في إطار البرامج الخاصة المدفوعة من وزاره ألصناعة.

ب-البرنامج الثاني 1970 -1973:عرف تنميه الصناعات المحلية ضمن برنامج التجهيز المحلي انطلاقا من المخطط الرباعي الأول الذي سمحت بتسجيل هذه الصناعات ضمن المخطط الوطني للتنمية.

[1] شريف الرباط محمد بوقمقوم, التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ودورها في التنمية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, يومي 17 و18 ابريل 2006 ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, ص48

ج-البرنامج الثالث 1974-1977: لقد اهتم المخطط الرباعي الذي جسد في هذه الفترة بتجديد مفاهيم السياسية اللامركزية ومحاوله النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال برنامج تصنيع المحلي تم انجاز العديد من المؤسسات الصناعية ذات بعد محلي كانت كلها من النمط الصغير والمتوسط حيث بلغ عددها 744 مؤسسة عمومية خاضعة للجماعات المحلية التي عملت على تطويرها واعتبرتها آداب لتدعيم عمليه التصنيع الشاملة بمعنى أنها كانت مكمله للصناعات الأساسية أهم ما يقال عن هذه الفترة أنها عرفت تحفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع العام مع محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص في ظل غياب مفهوم واضح ومحدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اختصر تسميتها بقطاع الصناعات الخفيفة التي عملت ألدوله على تطويرها من خلال المخاطرات التنموية ذات إبعاد اقتصادية التي يجب من خلالها المحافظة على التنمية ألاقتصاديه ورفع الإنتاجية.[1]

2.1 الفترة الثانية 1980 -1993: في هذه المرحلة بدا يتحدد الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا النوع من المؤسسات وهذا بعد انطلاق المخطط الخامس (1980-1984) الذي تم من خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة ألاقتصادية ليتشكل على المؤسسات المحلية معامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت لها فيما بعد دورا الاقتصاديا واجتماعيا كبيرا تلعب بجانب الصناعات الكبرى لكن هذا الأمر كانت تحت قيود وشروط تمثلت في :

- التمويل المقدم من طرف البنوك الذي يتجاوز 30 بالمئه من حجم المشروع .
- لا يجب أن يتجاوز قيمه المشروع 30 مليون دينار جزائري بالنسبة للشركات ذات المسؤولية المحدودة 10 مليون دينار جزائري بالنسبة لشركات الأشخاص.

[1] شريف غباط بوقمقوم مُحَّد , مرجع سبق ذكره, ص49

فقد تم صدور قوانين أخرى مدعمة بإجراءات تنظيمية أخرى أهمها إنشاء الديوان الوطني لترقيه الاستثمار الخاص1983 كما ركز المخطط الخماسي الأول في هذه الفترة على ضرورة ترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لمساهمتها في امتصاص العجز المسجل ان ذاك ورقة استفادة من ثلاث مليارات دينار جزائري خلال هذا المخطط.[1]

سعى المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 كذلك هو الآخر لأعاده الاعتبار ولو بنسبه للقطاع الخاص وإدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحياة الاقتصادية وهذا في ظل الاستمرار الاختيار الاشتراكي وهو ما ترجمه التراجع تدريجي عن الأسلوب التنموي القائم على الصناعات المصنعة لصالح صناعه الخفيفة والمتوسطة.

2.المرحلة الثانية : مكانه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بعد1993

عرف الاقتصاد الجزائري تحولات جذرية نحو الاقتصاد إلى اقتصاد السوق بمعية وتحت مراقبه صندوق النقد الدولي حيث عرفت صدور قانون الاستثمار 1993المرسوم التشريعي رقم 12-93 بتاريخ 5اكتوبر1993 .إذ يعتبر هذا القانون بنية الأساسية في مجال الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي في الجزائر بفتحه أفاق واسعة ومنحه امتيازات ماليه وجبائيه و تقديمه التسهيلات والحوافز والضمانات اللازمة من طرف البنوك وعلى إثره تم تأسيس وكاله وطنيه تهدف إلى تسهيل عمليه الاستثمار حيث كل المصالح في شباك واحد سمي بوكالة ترقيه الاستثمارات.

لكن في الواقع اصطدم تطبيق نصوص 1993بجرد المحيط العام الذي يفترض انه في خدمه الاستثمار إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بالتسيير العقار الصناعي قد أدى تقريبا إلى عدم فعاليه الجهاز الجديد ولتقدم تصحيحات الضرورية الاستثمار إنشاء وزاره المؤسسات الصغيرة ألمتوسطه والصناعات التقليدية بموجب المرسوم التنفيذية رقم 94/211 والمتضمن لصلاحيات الوزارة على النحو التالي [2]:

[1] شريف غباط، بوقمقوم محمد، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2] زيتوني صابرين، الشركه الاجنبيه كاداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم سياسية ,تخصص تجارة دولية ولوجستيك, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم ,بالجزائر 2016-2017 ص38.

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقيه الاستثمارات التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز القدرات التنفسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تجهيز المنظومة العالمية لمتابعه نشاطات هذه القطاع ونشر المعلومات الاقتصادية وتنسيق النشاطات مع الولايات والفضاءات الوسطية .
- انه إنشاء وزاره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعات التقليدية يعد خطوط المهمة واتجاه جديد في تسيير الاقتصاد الجزائري والدليل على اتجاه الدولة محور التركيب على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع هذه القطاع الحيوي.[1]

كما أصدرت السلطات العمومية سنه 2001 الأمر الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي بترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة القانون رقم 01-18 الصادر ب 12 ديسمبر 2001 وهو قانون الذي يعطي الشرعية للإستراتيجيه المتخذة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حدثت أحكامه المفهوم الدقيق للمؤسسات و على أساسه يتم دعم هذه المؤسسات وترقيتها من قبل مختلف السلطات العمومية عن طريق اتخاذ عند التدابير أهمها :

- تحديد نوعيه المعلومات الصناعية التجارية والاقتصادية والمهنية المتعلقة بالقطاع
- تسهيل الوصول إليها وبروز مؤسسات جديدة الحث على التنافسي المساعدة على تحسين أرائها بتوفير المناخ الاستثماري الملائم مساعده المؤسسات بتكوين الموارد البشرية الملائمة.
- تشجيع روح المقاولة والإبداع فيها إبرام بروتوكول تعاون بين وزاره المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسات البحث العلمي .

[1] زيتوني صابرين ,المرجع السابق,ص39

- تسهيل الحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية اللازمة لاحتياجاتها تسويق تصدير السلعة والخدمات التي تنتجها المؤسسات بترقيه نوعيه ألمنتجاتها لتحسين معايير الإنتاج الدولية والى يومنا هذا مازالت الدولة الجزائرية تولي أهميه كبيره بهذا نوع من المؤسسات والتي هي في تزايد مستمر خاصة بعد التسهيلات ألمقدمه لها من إعانات وبرامج تاهيليه وهيئه إداريه صغيره على توجيهها ومتابعتها.[1]

المطلب الثالث : معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

هنالك العديد من المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ويمكن توضيحها في ما يلي :

- يعد التمويل من العقبة الاساسيه التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من أهم السلبيات
- يؤدي تعدد الرسوم والمعادلات الجمركية في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة
- تتعامل أجهزه التأمينات والمصالح الضرائب مع أصحاب هذا نوع من المؤسسات بنفس الطريقة التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية [2]
- عدم الاستقرار الاقتصادي التضخم ارتفاع أسعار الموارد الاوليه غالبا ما يهدد هذه المؤسسات ويحول دون تحقيق الإرباح.
- أسباب تتعلق بادراه الموارد المالية والمادية منها الإفراط في المصارف الاستثمارية والتشغليه والإفراط في التخزين انعدام السيولة سوء الائتمان.

[1] Samia gharbi les PEM en Algérie : états des lieux laboratoire des recherches sur l'industrie et l'innovation université de littoral cote d'opale France,mars 2011, p07.

[2] شباكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يف الجزائر، الملتقى الوطين الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها ففي التنمية، خمرب العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، 9/8 أفريل 2002 ص02

- أسباب تتعلق بالتسويق من بينها سوء الاختيار الموقع إهمال المنافسة إهمال تغيرات البيئية

عدم حماية المنتج الوطني من التدفق للسلع المستوردة وتعثر الإجراءات الخوصصة .

- التأخر الكبير في إعلان عن القائمة الأولى للمؤسسات القابلة للخوصصة ومشكله العقارات .
- التهرب الضريبي الجمارك وإدارة عمليه التجارة الخارجية.
- مشاكل متعلقة بسوق العمل اليد العاملة غير مؤهله ونقص المسيرين الإداريين الإطارات الكفؤة.
- تعقيد و تبطيء الإجراءات الاداريه وتعدد الوثائق المطلوبة لإنشاء المؤسسة
- صعوبات الحصول على السجل التجاري.
- استخدام المناصب العامة لتحقيق مكاسب خاصة بواسطة الاحتيال الاختلاس والانحراف على الالتزام بالقواعد القانونية.

المبحث الثاني: هيئه دعم المقاولاتية في الجزائر

نتيجة للضرورة الملحة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الهيئات الداعمة التي تسهر على مساعده الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة وهذا في إطار الجهود الرامية إلى ترقيه المقاولاتيه في الجزائرية. وسوف تتعرض لكل هذه الاجهزه بدا بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتامين على البطالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

1.نشأة الوكالة ومهامها:

1.1النشاة :

انشات الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب بموجب بالمرسوم التنفيذي رقم 296_96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ,حيث تم وضعها تحت سلطه رئيس الحكومة العملية لجميع نشاطاتهم وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تحتوي على 48 فرع على مستوى الوطني وتكمل مهمتها الاساسيه في تشجيع المساعدات ومرافقه الشباب البطال.

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة لدعم تشغيل الشباب في تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المشاريع في مختلف مراحله, وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنه خاصة منهم من يمتلكون مؤهلات المهنية أو مهارات فنيه مع إمكانيات رفع سن المقاول المستفيدين من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنه كحد الأقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل, ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمه شخصيه في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة إعلام المستثمر الشاب بقوانين المتعلقة بممارسه نشاطه متابعه التنفيذ.[1]

2.1 مهامها :

- تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقه الشباب أصحاب المشاريع لخلق مؤسساتهم الخاصة.
- توفير للشباب أصحاب المشاريع المعلومات الاقتصادية التقنية التشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية المنجزة مع الحث على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة بدا المؤسسات وأهمية المعنية بانجاز الاستثمارات .

[1] مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008 الاردن ص289

- تطوير الشراكة بين القطاعات المختلفة لتحديد فرصه الاستثمار.
- تدريب وتكوين الشباب أصحاب المشاريع وتأهلهم وتشجيع كل أنواع الأعمال برامج التكوين.[1]
- منح تكوين في تقنيه التسيير المؤسسة .

2.شروط التأهيل ومراحل المرافقة :

1.2شروط التأهيل :

- أن يتراوح سن الشباب بين 19 و 40 سنة .
- أن يكون عنده مؤهلات مهنيه لها علاقة مع المشروع .
- أن يكون بدون عمل أو نشاط تجاري.
- أن يقدم مساهمة مالية شخصيه بالمستوى محدد حسب المشروع.
- أن يكون مسجل لدى مصالح الوكالة الوطنية لتشغيل كطالب عمل.
- أن يكون معفى من الخدمة الوطنية والضرائب.

2.2 مراحل المرافقة :

- فكره المشروع استقبال وتوجيه.
- إعداد المشروع المصادقة على المشروع من قبل لجنه انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع.
- موافقة البنك تكوين صاحب المشروع.
- تمويل المشروع الانطلاق في النشاط .
- متابعه النشاط.
-

[1]) الشاذلي نور الدين، ختال هاجر، النظام القانوني لاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، جملة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،ص111

3.خدمة المرافقة والقروض الإضافية بدون فوائد الوكالة :

1.3خدمة المرافقة :

تعتبرمن بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم التشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة حيث تضمن لهم الخدمات الاستقبال ,الإعلام ,التوجيه, الاستشارة خلال مرحله إنشاء وتوسيع المؤسسة هكذا المتابعة خلال مرحله الاستغلال.[1]

2.3 القروض الاضافية بدون فوائد :

تتمثل القروض الاضافيه المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في ما يلي :

ا-الورشات المتنقلة (عربه ورشة)

حامل شهادة تكوين المهني المتراوح أعمارهم بين 19و 40 سنه يمكنهم الاستفادة من تموين نشاطهم وعربه ورشا في إطار دعم الوكالة بقرض من الوكالة بنسبة28 بالمئه و 29بالمئه وبمساهمه شخصيه بنسبة 01بالمئه او02 بالمئه وبقرض بنكي بنسبه سبعون بالمائه 70 بالمئه (مخفض الفوائد 100 بالمئه) ,وذلك الاقتناء ورشتهم من متنقلة وممارسه نشاطهم في مجالات الترصيص, كهرباء العمارات, التدفئة, التبريد, تركيب الزجاج, دهن العمارات وميكانيك السيارات وغيرها, وزيادة على ذلك يستفيدون أيضا من قرض بدون فائدة لاقتناء عربه ورشه بقيمه 500.000 .

ب-مكاتب جماعية :

الأطباء, المحاسبين, الخبراء المحاسبين ,للحسابات مكاتب الدراسات التابعة لقطع البناء والأشغال العمومية يمكنهم الاستفادة من تموين نشاطهم في إطار القروض الممنوحة إياهم من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وبقرض بنكي بنسبه 70 بالمئه (مخفض الفوائد مئه بالمئه) وذلك بالمساهمة الشخصية بنسبه واحد بالمئه أو اثنان بالمئه من كثره الاستثمار

[1] شلغوم رحيمة، ضمانات القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم قانون الأعمال، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2015/2014 ص53

وزيادة على ذلك يستفيدون أيضا من قرض للكراء بقيمه تصل إلى 100000دج مع زميل واحد أو أكثر في نفس المقر مكتبهم الجماعي ويعتبر القرض الإضافي القرض بدون فائدة زيادة على القروض الممنوحة في إطار التمويل الثلاثي.

ج- القرض الكراء :

أصحاب المشاريع في مجال الخدمات يريدون إنشاء مؤسستهم المصغرة ,زيادة على مساهمتهم الشخصية بقيمه واحد بالمئه أو اثنان بالمئه قبل وكاله الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبه 28 بالمئه أو 29 بالمئه مخفض الفوائد (مئه بالمئه نسبة الفوائد) صفر بالمئه يستفيدون أيضا من قرض للكراء بدون فوائد يصل الى500000دج لجميع النشاطات باستثناء تلك الخاصة بالمكاتب الجماعية.

أن مده تسديد القرض البنك لا يمكنها أن تكون اقل من ثماني سنوات منها ثلاث سنوات إرجاء[1].

4. الصندوق الوكالة لضمان أخطار القروض الممنوحة :

يستحدث الصندوق الوكالة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع طبقا للمادة واحد والمدى اثنان من المرسوم التنفيذي رقم 98-200 في 14 صفر عام1419 الموافق لي9 يونيو سنه1998.

1.4 تعريف الصندوق :

وضع الصندوق تحت الوصاية السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ومواطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يدير الصندوق مجلس الاداره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.4 دور الصندوق :

- رهن تجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك أو المؤسسات المالية وفي ألدرجه الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

- تحويل التامين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن الاجهزه المتنقلة.

3.4 المنخرطون في الصندوق :

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل البنوك التي تمنح القروض بتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغه التمويل الثلاثي لانجاز أو توسيع مشاريعهم.

4.4 كيفيه الانخراط في الصندوق:

- ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة بضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية.
- يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة إياه لشباب ذوي المشاريع على أساس مبلغ القبض البنكي الممنوح ومدته.
- يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك بدفعه واحده في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع تقدر نسبه الاشتراك ب0.35 % من مبلغ القرض الذي يمنحه البنك.

المطلب الثاني : الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

1. نشأة وأهداف الوكالة :

1.1 النشأة:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القبض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 14 المؤرخ في 2004/01/22 التي تعتبرك إليه جديدة لضمان القروض وهو جهاز يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل

بالمتابعة ليحمل نشاطات الوكالة ويسير الوكالة مجلس التوجيه ولجنه ألمراقبه ويدينها مدير عام ولها فروع جهويه على التراب الوطني وقد بدأت الوكالة العمل الفعلية لها في جانفي 2004 وتولى الوكالة العديد من المهام نذكر منها :

ترقيه النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربه التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكره الاتكال المحظي بل يرتكز أساسا على الاعتماد على النفس المبادرة الذاتية وعلى روح المقاولة لهذا الغرض فان القرض المصغر يوفر خدمات المالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو أشخاص ذوي الدخل غير المستقر.[1]

2.1 أهدافها :

- تنميه روح المقاولة ومساعده الإفراد على الاندماج الاجتماعي.
- محاربه البطالة والهشاشة في المناطق الحضرية والريفية عن طريق تشجيع العمل الذاتي و المنزلي خاصة لدى الفئة السنوية.
- تساهم في استقرار سكان الأرياف في مناطقها الاصليه بعد خلق نشاط اقتصاديه تتماشى مع محيطهم وتكون هذه الانشطه المنتجة للسلع والخدمات.
- عمليه القرض المصغر هي تجربه نجاحا كبيرا في العديد من الدول في محاربه البطالة كونها مواجهه إلى فئات اجتماعيه واسعة.

2. مهام الوكالة والامتيازات الممنوحة :

1.2 مهامها : تتمثل المهام الاساسيه للوكالة في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريعات وقوانين المعمول بها.
- تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة والمرافقة في تنفيذ المشاريع.

[1] عوادي مصطفى وآخرون، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي07/06 ديسمبر 2017 ص16

- منح قروض بدون فائدة.
- التصريح لأصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- المتابعة الدائمة للانشطه المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام بنود دفتر الشروط.
- تقديم المساعدة عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعها.
- تقديم قروض مواجهه لفئة البطالين والمحتاجين بلغوا سنه 18 فما فوق من أصحاب الدخل المحدود.
- أقامه علاقات مع البنوك والمؤسسات من اجل الإعلام والتحسيس والتوعية والمرافقة للمستفيدين من القروض الوكالة.[1]

2.2 الامتيازات الممنوحة في إطار الوكالة :

ا- الدعم المادي : تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل هي:

ا-1تمويل سلفه لشراء مواد اوليه لا يتعدى سقفها100.000دج

- الشروط اللازمة للحصول على قرض المصغر لشراء مواد اوليه100.000دج :
- بلوغ 18 سنه فما فوق والقدرة على ممارسه النشاط.
- عدم الامتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة.
- إثبات مقر الاقامه.
- التمتع بكفاءة تتوافق مع المشروع المرغوب انجازه.
- الوثائق الادارية المقدمة من طرف طالب القرض 100.000دج
- صوره واحدة شمسيه.
- شهادة الميلاد نسخه واحده.

[1] مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، ضمن الملتقى الوطين حول اسرتاتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي16/15 نوفمبر2011 ص19

- بطاقة الاقامه نسخه واحده أو بطاقة الإيواء نسخه واحده.
- 02 نسخه من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصه السياقه.
- 02 نسخه من بطاقة حرفي أو سجل تجاري أو اعتماد أو بطاقة فلاح.
- 02 نسخه من كشف رقم الحساب البريدي أو بنكي أو تجاري(rib)-(Rip) .
- الوثائق المحررة في خليه المرافقة :
- وثيقة تعهد والالتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء المواد الأولية .

ا-2التمويل الثلاثيANGEM- البنك- المقاول(100.000 دج)

- الشروط اللازمة للحصول على قرض مصغر في(التمويل الثلاثي)
- بنوع السن 18 سنه فما فوق القدرة على ممارسه النشاط.
- عدم امتلاك.
- إثبات مقر الاقامه.
- التمتع بكفاءات تتوافق مع الشروط الشخصية من الكلفة الاجماليه للمشروع المقدرة بواحد بالمائة من القرض الموجه لشراء الآلات و العتاد الصغيرة.
- عدم الاستفادة من مساعدات أخرى من طرف الدولة لخلق النشاط.
- تسديد الاشتراكات لدى صندوق الضمان المشترك للقروض الصغيرة.
- الوثائق الاداريه المقدمة من طرف القرض :
- 02 صوره شمسيه .
- 02نسخه الاصليه سالمه شهادة الميلاد.
- 02 نسخه أصليه من بطاقة الاقامه.

- 02 نسختان من شهادة دبلوم أو شهادة عمل أو شهادة التربص أو شهادة إثبات الكفاءة.
- 02 نسخه ثانيه بطاقة التعريف الوطنية أو رخصه السياقه.
- الوثائق المالية المقدمة من طرف طالب القرض :
- نسخه من الفواتير الشكلية للمعدات اقتناؤها.
- نسخه من الفواتير الشكلية للمواد الاوليه المراد اقتنائها.
- نسخه من الفواتير الشكلية للصراع بالنسبة لنشاطات التجارية .
- نسخه من وثيقة تقييم تهيئه المحل أن وجد.
- نسخه من وثيقة تقييم تامين المعدات والآلات المواد اقتنائها.
- الوثائق المحررة في خليه المرافقة:
- وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض المصغر لإنشاء مشروع[1].

3.صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة :

1.3 تعريف الصندوق:

المرسوم التنفيذي رقم16-04 من 22 جانفي 2004 المتعلق بإنشاء والمحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة, يعرفه على انه ضمان بالنسبة للمقاول و البنك انشاته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية لاستيراد مستحقاتها في حاله عدم قدره المقاول على احترام والتزام في إطار جهاز القرض المصغر.

2.3 مهام الصندوق : تتمثل مهامه في:

ضمان القروض المصغرة الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق للمستفيدين الذين تحصلوا على إعانات الوكالة الوطنية بتسيير القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يعطي بناء على طلب من

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر

البنوك والمؤسسات المالية المعنية المبالغة المستحقة التي لا تزال في اصل الدين والفوائد المستحقة حتى تاريخ إعلان الخسائر التي تتجاوز85 بالمئه.

3.3 المنخرطين في الصندوق:

المنخرطون في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة هم:

- المقاولون في إطار جهاز القرض الذين تحصلوا على المرافقة البنكية.
- البنوك والمؤسسات المالية الشركة في جهاز القرض المصغر.

4.3 شروط الانخراط في الصندوق:

- للانخراط في الصندوق يجب على المنخرط أن يدفع لصالح الأخير قسط ما يسمى بالقسط الانخراط 0.5 % للبنوك والمؤسسات المالية الدفع السنوي.
- المقاول ينخرط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة يعد إشعار الموافقة البنكية وانخراطه يعتبر شرط أساسي لتمويل المشروع.
- يتم حساب مقدار مساهمه في الصندوق على أساس القرض البنك الممنوح ومدته المقاول يشرع في دفع الاشتراك في الحساب المركزي لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

المطلب الثالث : الصندوق الوطني للتامين عن البطالة

1. نشأة ومهام الوكالة:

1.1 النشأة:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-09 الصادر بتاريخ 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188المؤرخ في 1994/07/06 إذ يساهم هذا الصندوق في نطاق

مهامه و بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقيه التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه ولقد تم على مستوى كل الصندوق الوطني للتامين عن البطالة تنصيب لجنه انتقاء واعتماد تضم ممثلي البنوك والغرف المهنية, وتم تعديل الصندوق وذلك بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-04 المؤرخ في 2004/01/03 المتمم للمرسوم التنفيذي رقم188/94. حيث اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبيه الطموحات الفئة الاجتماعية المعنية ترمي أساسا لغرس ثقافة المقاول بحيث ادخل التعديلات على الصندوق.

أنشا الصندوق الوطني للتامين على البطالة كما أسس عموميه للضمان الاجتماعي (تحت وصاية وزاره العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي) ويغطي مجالات الانشطه المنصوف عليها في تنظيم وكافه نشاطات الإنتاج والخدمات بدون فائدة.[1]

2.1 مهامه :

تقوم الصندوق بعده مهام نذكر منها ما يلي :

- ضبط باستمرار بطاقة المنخرطين وتحصيل الاشتراكات المخصصة للتمويل.
- أعاده انخراط البطالين المستفيدين قانونيا من اداءات التامين على البطالة .
- التمويل الجزري للدراسات المتعلقة بالأشكال الغير النموذجية للعمل والأجور وتشخيص مجالات العمل.
- التكفل بالدراسات الفنية الاقتصادية لمشاريع إحداث العمل الجديدة لفائدة البطالين الذين يتكفلون بهم ويتم ذلك بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل.
- تخصيص لأصحاب المشاريع فضاء يضمن التوفيق المهني الاجتماعي تمشي مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم الأحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع.

[1] بوتوانة جميلة، مرامرية زنيبة، أثر البنوك التجارية غي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يف ظل وجود وكالات الدعم دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة العرب التبسي، تبسة،الجزائر 2016/2015 ص43

- تقديم خدمات لذوي المشاريع عبر المراكز المتخصصة في المرافقة الشخصية مراحل إنشاء النشاط والتصديق على الخبرات المهنية والمساعدة على دراسة المشاريع المعروضة على لجان الانتقاء والاعتماد.
- مرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق وتقديم جميع أشكال الدعم[1] .

2.شروط القابلية في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

- أن يبلغ الشخص ما بين 30 و 50 سنه.
- أن يكون شاغلا بمصب عمل مأجور أو قد مارس نشاطه للحساب الخاص حين ايدعه الملف.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل بصفه طالب عمل.
- أن يتمتع بمؤهل المهني أو يمتلك مهارات معرفيه ذات صلة بالنشاط المراد القيام به.
- أن يكون قادر على تجسيد إمكانيات ماليه للمساهمة في تمويل مشروعه.
- ألا يكون قد استفاد من تدبير اعانه الدولة في مجال إحداث النشاط ANDI,ANGEM,ANSEJ الصندوق الوطني لضبط التنمية ألفلاحيه.... وغيرها

3. صندوق الكفالة المشتركة بالضمان الأخطار القروض الممنوحة في إطار(CNAC)

1.3تعريف الصندوق:

الصندوق الكفالة يضمن القروض الممنوحة من البنوك والمؤسسات المالية لذوي المشاريع البالغين من العمر ما بين 30 و 50 سنه هذا الضمان يغطي الخسائر التي تلحق بالبنوك من جراء المقترضين المنخرطين عن الدفع.

وفيما يلي الأطراف التي يمكنها الانخراط في الصندوق:

- كل المؤسسات المانحة للقروض للبطلين مداوي المشاريع في إطار أجهزه الدعم البالغين من العمر ما بين 30 و50 سنه.

[1] مرجع سابق ، ص 44.

- كل بطال بمشروع البالغ من العمر ما بين 30 و 50 سنه.

2.3 كيفيه الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطارCNAC

ا- بالنسبة للبنوك :

-المنح قروض البطالين ذوي المشاريع في إطار الجهاز 30 و 50 سنه .

-تسديد المساهمة السنوية المقدرة بواحد بالمائة من مبالغ القروض المتبقية للدفع [1].

ب-بالنسبة للبطالين :

بعد حصول صاحب المشروع على القابلية من مصالح الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وقابلية التمويل البنكي لابد من التوجه الي المندوبية لولاية الإقامة لاستخراج الأمر بالدفع الذي يسمح لك بتسديد حقوق الانخراط المقدرة ب 0.35 % من مبلغ القرض تدفع مسبقا علي صيغة (FLAT)

يبادر بتسديد المنحة على مستوى الوكالة البنكية (BADR)

يقدم وصل التسديد إلى المفوض المحلي وتوقيع عقد الانخراط في الصندوق مما يسمح للبنك من تعبئة القرض .[2]

المبحث الثالث : هيئات مرافقة المقاولاتية في الجزائر

تعتبر عملية إنشاء مؤسسة جديدة عملية تمتاز بالمخاطرة نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على استمرار والبقاء في السوق خاصة في السنوات الأولى من النشاط هذا الأمر أدى إلي ازدياد الوعي حول أهمية هيئات المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحة إنشاء المؤسسة وسنعرض من خلال هذا البحث أهم هيئات المرافقة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

[1] شلغوم رحيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 48.

[2] الرسمي للصندوق:الموقعwww.cnac.dz

المطلب الأول: حاضنات الأعمال

1. مفهومها:

يمكن تعريف حاضنات الأعمال بأنها حزمة ثانيه من الخدمات واليات المساندة التي يتم توفيرها لمرحله محادثه من الزمن وهي مؤسسه قائمه لها خبرتها وعلاقتها بالمقاولين الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسسه صغيره بهدف تخفيف أعباء مرحله الانطلاق يساعد على المؤسسات المحتضنة تركوا الحاضنة عند انتهاء الفترة الزمنية المحددة لترك المجال أمام المقاولين الجدد الذين ما زالوا في مرحله التأسيس الأولى.

وتعرف حاضنات الأعمال أيضا لأنها مؤسسه قائمه بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جمله من الخدمات والتسهيلات المستثمرين الصغار بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحله الانطلاق

2.اهميه حاضنات الأعمال :

لحاضنات الأعمال أهميه كبيره حيث تساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق إيجاد طرق لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويمكن انجاز تلك الأهمية في العناصر التالية:

- تساهم في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات وتحويلها إلى مشروعات منتجه.
- تساهم في تنميه المواد البشرية وحل مشكله العاطلين عن العمل.
- توفير المناخ المناسب والإمكانيات والمتطلبات لبداية المشروعات الصغيرة.
- تقديم المشورة دراسة الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.
- تأهل جيل من أصحاب الأعمال لتأسيس أعمال جادة وذات مردود مما يساهم في التنمية .
- تقديم الدعم والمساندة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية .

- تفتح المجال أمام الاستثمارات في المجالات ذات جدوى الاقتصاد الوطني[1].

الشكل رقم(02)أهمية حاضنات الأعمال.

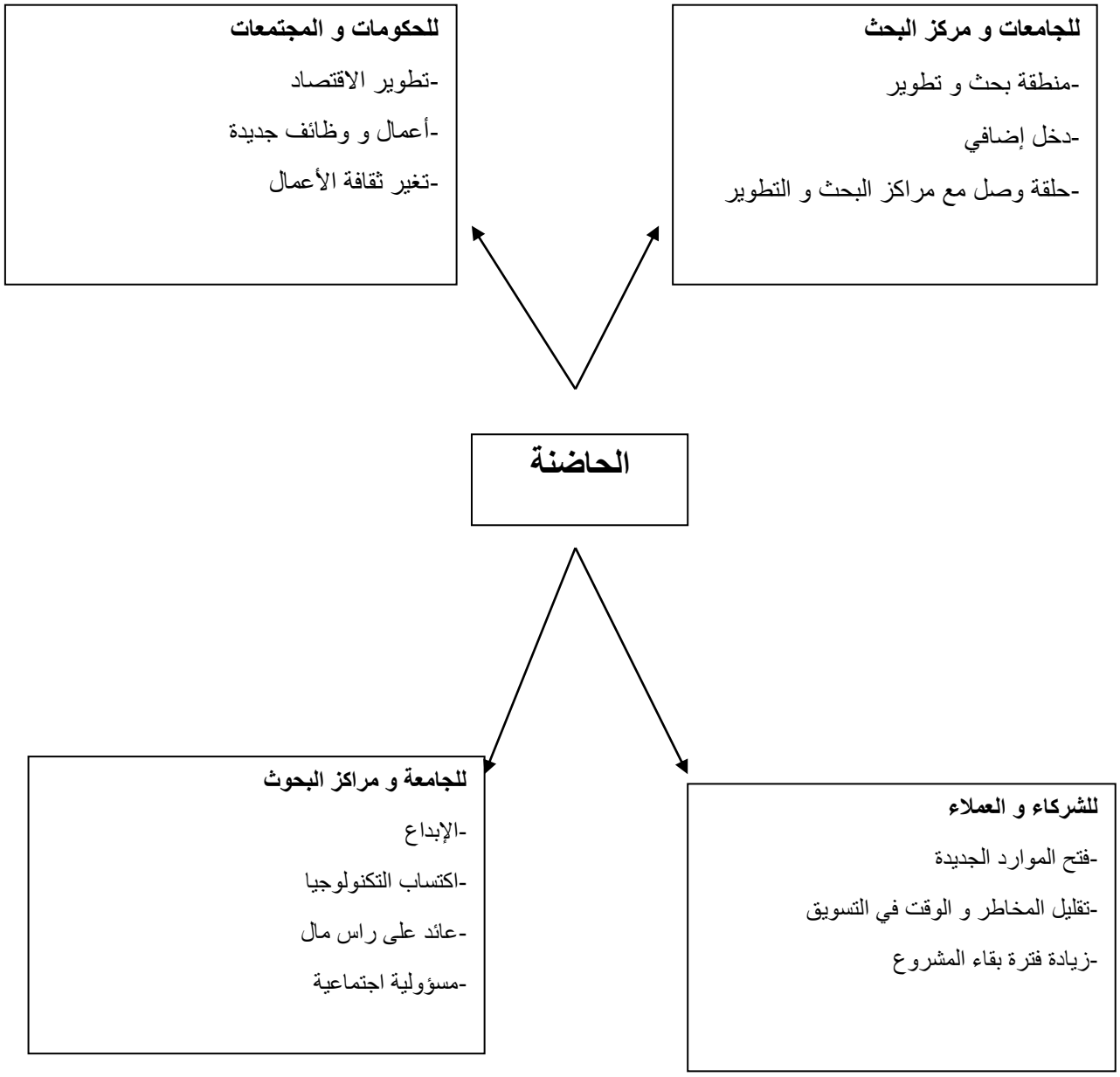

المصدر : أحمد عارف العساف محمود حسين الوادي مرجع سبق ذكره ص 517

[1] عبد الله سعد الهاجري، " دور حاضنات الأعمال يف التنمية الصناعية يف دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية يف التنمية الصناعية، يومي14/12 اكتوبر الكويت ص7

3.دور حاضنات الأعمال:

تحتاج المشاريع المقاولة إلى مساعده من ملموسة لتستطيع تخطي صعوبات الانطلاق وفي هذا المجال يبرز دور الحاضنات من اجل زيادة فرص النجاح وأهمها:

- مكان لأداره المؤسسة المحتضنة
- مكان إنتاج وتقديم الخدمات ضمن الحدود التي تسمح بها إمكانيات الحاضنة
- خدمات اداريه مشتركه قاعه استقبال موظفه استقبال مطبخ صغير حاسوب فاكس الربط الالكتروني بشبكه المعلومات الدولية وتقدم هذه الخدمات بكلفتها للمؤسسه المحتضنه
- المساعده في وضع خطه العمل التفصيلية
- المساعدة على وضع تفاصيل الموازنة وتحديد مستلزمات التمويل والقروض والسيولة المالية.[1]
- زياده عدد المشروعات مما يؤدي الى إنعاش وتنميه الاقتصاد المحلي
- زيادة فرص العمل وتشجيع الصناعات وتشجيع التنمية المتواصلة
- تدعيم المشروعات التي تحتاج اليها السوق المحلية مع تحديد المكان المناسب لأقامه هذه المشروعات.[2]
- تشجيع الفئات التي لا تمتلك الخبرات الكافيه لاقامه مشروعات الاعمال
- تسويق الابحاث والدراسات التي تقوم بها الجامعات ومراكز البحث العلمي
- توجيه رجال الأعمال نحو المشروعات عاليه التكنولوجيا والمشروعات التي تهدف إلى حماية البيئة
- تدعيم الجهود التعاونية بين القطاع الأعمال والجامعات ومراكز البحث العلمي
- القضاء على مسببات هجره الادمغه

[1] ميسون مُحَّد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم المشاريع الصغيرة يف الضفة الغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إدارة أعمال، جامعة الخليل2010 ص38

[2] احمد عارف العساف وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص192

- المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي
- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية.[1]

المطلب الثاني: مراكز التسهيل

1. النشأة:

لقد تم إنشاء مراكز لتسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي03-79 المؤرخ في 25 فيفري 2003 وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافق حاملي المشاريع.

اما عن الطبيعة القانونية لهذه المنافس فهي مؤسسات عموميه ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوعات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر .

2.أهداف مراكز التسهيل: تهدف إلى;

- تطوير ثقافة التقاول من خلال الجمع بين العديد من الجوانب الضرورية .
- العمل على توفير شباك يسهر على تلبية احتياجات المقاولين.
- تقديم مختلف التسهيلات الكفيلة بتقليص أجال إنشاء المؤسسات.
- أقامه مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المركزية أو المحلية.
- الحث على تثمين البحث العلمي من خلال التقريب بين المقاولين ومراكز البحث وشركاء الاستشارة والمؤسسات التكوين والأقطاب التكنولوجيا والصناعة.[2]

3. مهام مراكز التسهيل :تتولى المهام التالية :

[1] فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الأعمال بني التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، كتاب أبحاث المؤتمر، سبتمر2014 ص204

[2] محمد علي الجودي، مرجع سبق ذكره ص70

- دراسة الملفات التي يقدمها المقاولون والإشراف على متابعتها.
- تفسير اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية وذلك بتوجيههم حسب مسارهم المهني.
- مساعده المستثمرين على تخطي العراقيل التي تواجههم إثناء مرحله تأسيس الإجراءات الاداريه.
- مرافقه المقاولين في ميداني التكوين والتسيير[1].
- تشجيع نشر المعلومة بمختلف وسائل الاتصال المتعلقة بفرص الاستثمار والدراسات القطاعية ولاستراتيجيه والدراسات الخاصة بالفروع.
- تقديم خدمات في مجال الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق والاستهداف الأسواق وتسيير المواد البشرية وكل الأشكال الأخرى المحددة في سياسة الدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا الإطار تتدخل مراكز التسهيل لمساعده المقاولين عن طريق ما يلي:

- مراقبه حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط المعني ومسار المقاول واهتماماته.
- إعداد مخطط العمل عند الاقتضاء.
- اقتراح برنامج تكوين أو استشاره بتكيف مع احتياجات المقاول الخاصة.
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع مجال نشاطها.
- مساعده المقاول لدى الإدارات والهيئات المعنية من اجل تسديد المشاريع.
- مساعده المقاول في مساعيه الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.

في هذا الصدد تم إنشاء عدد من مراكز التسهيل في كل من الشلف الاغواط بجايه البليده الجزائر جيجل سطيف سيدي بلعباس قسنطينه وهران بومرداس الوادي تيبازه غردايه وبعد ذلك تم إنشاء في كل ولاية مركز تسهيل.

[1] عينتي نسرين، مرجع سبق ذكره، ص121

المطلب الثالث: مشاتل المؤسسات

1. مفهوم المشاتل: هي مؤسسات عموميه ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بشخصيه المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة الترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاتل احد الأشكال الثلاثة التالية:

المحضنة : هي هيكل دائما يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.

ورشه ربط: وهي هيكل دائما يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

نزل المؤسسات: هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

2. مهام مشاتل المؤسسات[1]:

- استقبال واحتضان ومرافقه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثه النشاه لمده زمنيه معينه .
- تسيير وإيجار المحلات التي تتناسب واحتياجات نشاطات المؤسسات.
- تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري للمؤسسات ألحديثه النشاه وللمتعهدين بالمشاريع.
- تضع تحت تصرف المؤسسات المحتضنة تجهيزات المكتب ووسائل الإعلام الآلي.
- تقديم إرشادات خاصة لأصحاب المشاريع قبل وبعد إنشاء مؤسساتهم .
- تقديم إرشادات خاصة واستشارات في المجال القانوني والمحاسبي والمالي والتجاري.
- المساعدة على التكون المتعلق بمبادئ تقنيات التسيير خلال مرحله نضج المشروع.

3.**الخدمات التي تقدمها المشاتل: تتمثل الخدمات التي .....**[2]:

- استقبال المكالمات الهاتفية والفاكس.
- توزيع وإرسال البريد وكذا طبع الوثائق.

[1] صندرة صايي، مرجع سبق ذكره، ص49

[2] لبشراوي عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية،2003 ص77

- توفير التكنولوجيات الحديثة الأكثر تقدما كلما أمكن.
- تقديم الاستشارات القانونية والمحاسبية والمالية لأصحاب المشاريع.
- تقديم خدمات التدريب في مجال تقنيات الاداره والتسيير.

4. أهداف مشاتل المؤسسات: تهدف مشاتل المؤسسات أساسا إلى مساعده ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحل الإنشاء والتأسيس و من بين أهدافها ما يلي :

- تطوير التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- المشاركة في الحركة الاقتصادية والعمل على أن تصبح في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي في أماكن تواجدها وتشجيع بروز المشاريع المبتكرة وتقديم الدعم لمنشئ المؤسسات المرافقة.
- ضمان ديمومة المؤسسات المنافقة وتشجيع المؤسسات على تنظيم أفضل[1].
- استقبال واحتلال ومرافقه المؤسسات الناشئة لفترة زمنيه محدده.
- تأجير محلات المؤسسات ومساحه هذه المحلات تحدد تبعا لطبيعة المشتله وحاجه المؤسسة لمزاوله نشاطها.
- دراسة مختلف إشكال المساعدة والمتابعة التي تهم المؤسسات الناشئة ومساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها.
- تدريب سيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها على تقنيات الاداره والتسيير
- توفير الغاز, الكهرباء و الماء
- وضع برنامج سنوي و عرضه على وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للمصادقة عليه.
- دراسة و اقتراح الوسائل و الأدوات الكفيلة بإنشاء و ترقية المؤسسات الوليدة.

[1] مغياري عبد الرحمان، بوكساني رشيد، مرافقة المؤسسات: الحاضنات، بورصات التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ص14

خلاصه الفصل :

وكخلاصة لهذا الفصل, يمكن القول أن أهم آليات الدعم التي يجب توفيرها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التمويل على اختلاف أنواعه وصيغه باعتباره حجر الأساس الذي تحتمل عليه هذه المؤسسات سواء في مرحله إنشائها وإثناء نشاطها ,وكذلك خلق المناخ الاستثماري الملائم من خلال إنشاء هياكل وهيئات الدعم بالاضافه إلى البرامج التنموية على غرار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التعامل مع الهيئات الدولية والاستفادة من خبرات الدول الاجنبيه لتطوير وترقيه هذا القطاع, حيث تتجلى فعاليات واثأر هذه الآليات في الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الاقتصاد الوطني. كما أنها تعتبر الركيزة الاساسيه لاقتصاديات الدول نظرا لسهوله تأسيسها ومرونتها وانخفاض رأسمالها وغيرها ونظرا لدورها الاستراتيجي الرائد في التطور الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الدول منها النامية والمتقدمة على حد سواء جعلها محطة أنظار العديد من الباحثين والمفكرين.

الفصل الثالث

مقدمة الفصل :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية الي تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدور هذا القطاع في تنمية الاقتصاد الوطني وكذلك على المستوى الاجتماعي بخلقها مناصب عمل والتقليل من البطالة وذلك من خلال اعتمادها علي عدة هياكل ومؤسسات تهتم خصيصا بدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي وتساهم في ترقيتها ومن أهم هذه الهياكل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابAnsej وسنحاول من خلال هذا الفصل دراسة الوكالة من خلال فرعها بولاية عين تموشنت وفق المباحث التالية

المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المبحث الثاني : حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بولاية عين تموشنت

المبحث الأول : الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

تمهيد:

الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب هي هيئة تأسست بهدف دعم المشاريع التي يقوم بها الشباب المستثمر وتشمل مجموعة من الأجهزة التي تسهر على ضمان القيام بالمهام الموكلة لهذه الهيئة كما سنقوم بتركيز في دراستنا على اهم وابرز عنصر متمثلا في الكشف على حصيلة برامج الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب من خلال التطرق للنقاط الاتي شرحها كما يلي .

المطلب الأول : مفهوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فيما يخص مفهوم الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب المستثمر من أجل تطوير فكرة مشروع و تدعيمه من أجل إنشاء مؤسسته، ولهذا سنتطرق إلى تعريف الوكالة .

هي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطني، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية لاقتصاد الجزائري، أنشأت الوكالة في سنة 1996 و قد تم افتتاح فرع الوكالة بعين تموشنت في فيفري سنة 1998 ،و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة المشروع إنشاء مؤسسة، يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها من :

- مساعدة مجانية (استقبال – إعلام – المرافقة – تكوين).
- تحفيزات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحلة الاستغلال).
- الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

المطلب الثاني: أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب لولاية عين تموشنت

تتمثل أهداف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب فيما يلي :

أ- تدعم و تقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية .

ب- تسير وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما، تخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها .

ج- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنو د دفاتر الشروط التي تربطهم الوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات .

هـ- تقيم عالقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها .

و- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات .

ن- تشجيع كل الأشكال و الإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

المبحث الثاني : حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

يعتمد تحليل حصيلة برامج الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب على الإحصائيات و البيانات للحصيلة السنوية الممتدة من 2014 سنة إلى 2019 لعدد المشاريع الاستثمارية، و توزيع المشاريع حسب كل نشاط .

جدول رقم(03) الحصيلة السنوية للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2014-2019)

السنوات	عدد المشاريع	%	عدد المناصب	%	المبلغ (مليون د.ج)	%
2014	102	24.34	994	13.29	6105	8.79
2015	86	20.52	1195	15.98	7777	11.19
2016	82	19.57	1547	20.96	15393	22.16
2017	76	18.13	2236	29.91	23016	33.13
2018	42	10.02	956	12.78	11426	16.45
2019	31	7.39	547	7.31	5736	8.25
المجموع	419	100	7475	100	69453	100

المصدر: من إعداد الطالبة وفق المعلومات المحصل عليها من وكالة- ANSEJ مصلحة اإلحصائيات -

المطلب الأول : الحصيلة السنوية للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة (2014-2019)

نبين في الجدول و الشكل أدناه الحصيلة السنوية للمشاريع الاستثمارية خلال الفترة الممتدة من (2014 إلى 2019) كما يلي:

الشكل رقم (03) : تطور عدد الاستثمار الممنوحة من طرف ANSEJ للفترة : (2014-2019)

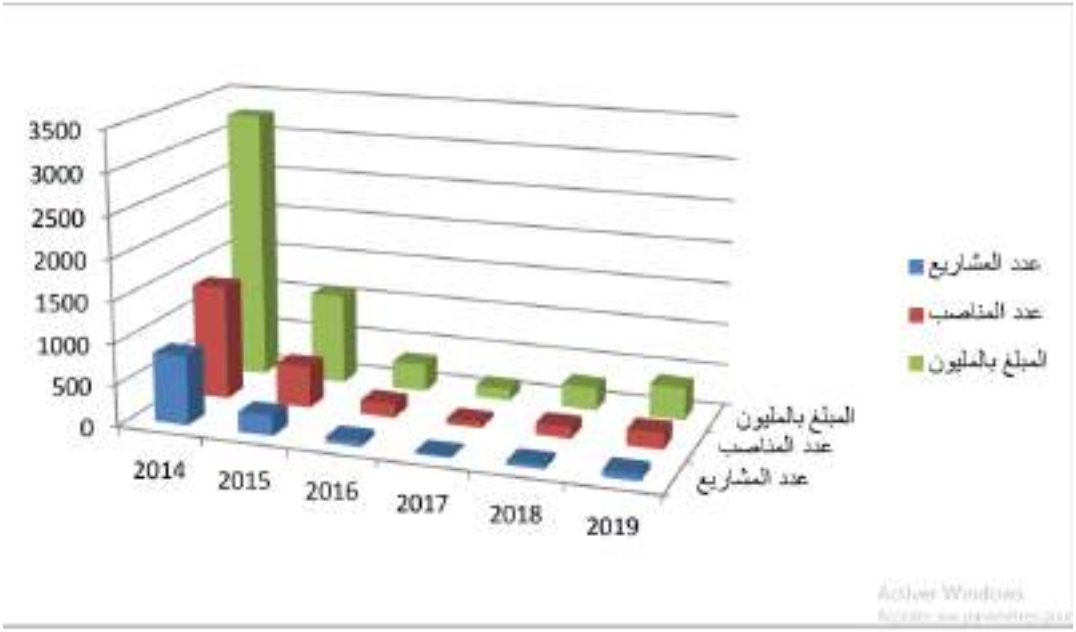

المصدر : من إعداد الطالبة وفق المعلومات المحصل عليها من و كالة Ansej – مصلحة الإحصائيات –

يمثل الجدول أعلاه تطور التصريحات بالمشاريع الاستثمارية المنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة الممتدة من 2014إلى2019 حيث نلاحظ أن عدد المشاريع خلال هذه الفترة قدرت ب 1302من إجمالي المشار يع الاستثمارية، حيث أننا نلمس تغير في عدد المشاريع الممنوحة، ففي سنة 2014 تم منح عدد كبير من المشاريع بالمقارنة مع السنوات الأخرى و التي قدرت ب 837 مشروع استثماري بنسبة 64.28%و بتكلفة قدرها 1397 × $(10)^6$ و ذلك بنسبة56.58 %والذي شهد تناقص متتالي لغاية سنة 2017 ب 24 مشروع استثماري بتكلفة قدرها66 × $(10)^6$ بنسبة 2.67،%ويرجع ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي شهدت تدهور و أعلنت حالة التقشف بسبب نقص أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في احتياطي سعر الصرف، أما في سنة 2018 بدأ تحسن في عدد المشاريع حيث وصل 53 مشروع استثماري بتكلفة قدرها133 × $(10)^6$ بنسبة 5.38،% أما بالنسبة للعدد المناصب

يلمس تغير من سنة إلى أخرى تارة بالنقصان و تارة أخرى بالزيادة، فاتضح لنا في الفترة المدروسة أن هناك تناقص في عدد المناصب بحيث تم توفير 3273 منصب عمل في سنة 2014بنسبة 59.26 ،% و تناقص إلى أن وصل إلى 142 منصب في سنة 2017 أي ما يمثل نسبة انخفاض تقدر2.57،% و بما أن كان هناك تحسن في عدد المشاريع الاستثمارية يرافقه تزايد في خلق مناصب الشغل مقارنة بالسنوات السابقة حتى و لو كانت ضئيلة ب 278 ،و393 منصب عمل خلال السنتين 2018 ،و 2019 و بنسب تقدر ب 5.03 %,07.11 % على التوالي .

المطلب الثاني: توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2014-2019

نبين في الجدول والشكل ادناه توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة الممتدة من 2014الى 2019 كما يلي :

الجدول رقم(04) : توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2014-2019)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون د.ج)	%	عدد المناصب	%
حرفيون	8	0.61	16		14	0.56
صناعة	168	12.95	903		369	14.94
خدمات	248	19.12	714		471	19.07
مؤسسات اشغال البناء	223	17.19	975		416	16.84
الفلاحة	558	43.02	2213		918	37.18
نقل السلع	2	0.15	3		3	0.12
نقل المسافرين	0	0	0		0	0
مهن حرة	21	1.61	109		42	1.70
صيد بحري	53	4.08	508		201	8.14
السوائل المتحركة	2	0.15	15		4	0.16
الوقاية	14	1.07	44		31	1.25
المجموع	1297	100	5500		2469	100

المصدر : من إعداد الطالبة من معلومات مؤخوذة من وكالة ANSEJمصلحة الإحصائيات

الشكل رقم(04) : توزيع المشاريع حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2014-2019)

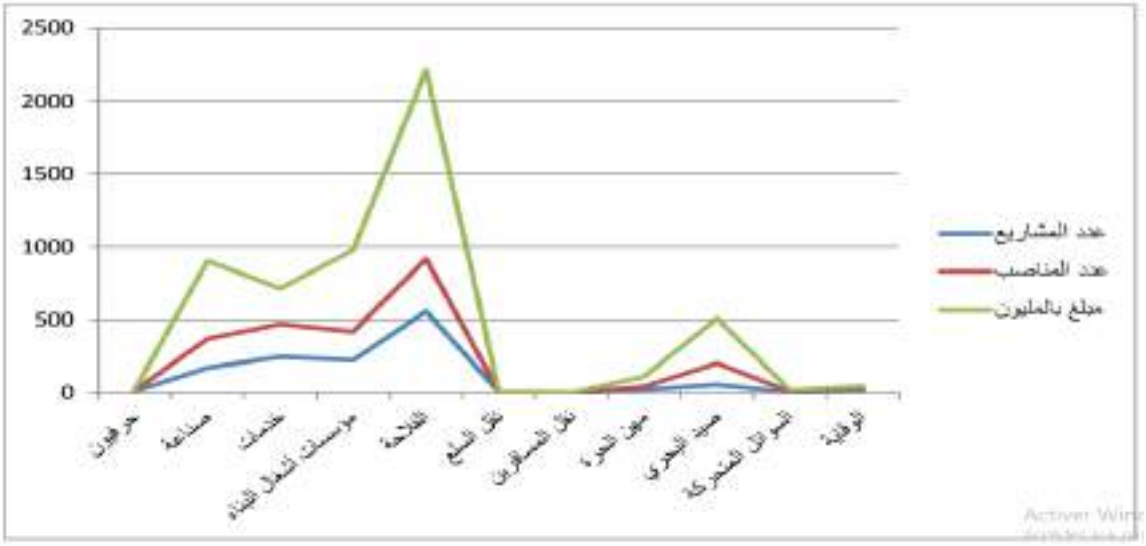

المصدر : من إعداد الطالبة وفق المعلومات المحصل عليها من وكالة ANSEJ – مصلحة الإحصائيات

من خلال الجدول والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ إن الفلاحة يحظى بأكبر عدد من المشاريع ب 558 مشروع استثماري بتكلفة قدرها$2213 \times (10)^6$.وبنسبة 40.23 %يليه قطاع الخدمات وأشغال البناء ب 248 و 223 مشروع استثماري بتكلفة قدرها $714 \times (10)^6$ وبتكلفة قدرها $975 \times (10)^6$.بنسبتي 12.78% و 17.72% علي التوالي اما بالنسبة للأنشطة الأخرى فكانت هناك بنسب متوسطة خاصة في الآونة الأخيرة وأما بخصوص قطاع النقل متمثلا في نقل السلع الذي كان شبه منعدم ونقل المسافرين كان منعدما وهذا لراجع إلى احتياجات ولاية عين تموشنت لهذا النوع من النشاط وتفادي عدد كبير جدا من المستثمرين بنفس نوع النشاط والاهم من هذا أن نجعل المستثمر ينوع في النشاطات الاستثمارية .

خلاصة الفصل :

وكذلك لهذا الفصل يمكن القول ان الهيئة الوطنية حسب فرع عين تموشنت تساهم في دعم وتشجيع المقاولاتية في المنطقة وتمكن الشباب البطال سواء فئة الرجال او النساء من انشاء مؤسساتهم الخاصة في مختلف القطاعات والانشطة وذلك من خلال منح عديد الخدمات والامتيازات المالية والغير المالية ومساهماتها في دعم اصحاب المشاريع لانشاء مؤسساتهم الخاصة كما نلاحظ ان برامج التمويل المصغر دور كبير في مرافقة المقاول وهذا يتجلي من خلال العدد المتزايد للمؤسسات المنشاة ومناصب العمل المستحدثة وبوتيرة تبعث الي التفائل خاصة تلك المنشاة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهذا ما عكسته الارقام المسجلة عند تشخيص واقعهم على مستوى وكالة من وكالات عين تموشنت بعدما تم تقديم هذه الهيئة والتعرف علي مختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها كأداة للمرافقة المالية .

الخاتمة

الخاتمة :

تعتبر هيئات الدعم والمرافقة بمثابة وسيلة فعالة، تهدف أساسا الى دعم أصحاب المشاريع المقاولاتية، بتوفير بيئة متكاملة من خلال الدعم المالي والمرافقة، و التي تعمل على تسهيل عملية الانطلاق في المشروع و التي ممكن اعتبارها أصعب مرحلة إضافة مرافقته لضمان استمرار يته، و بذلك فهي تؤدي دورا هاما يف تنمية الاقتصاد

.ومن خلال هذه الدراسة تم التطرق إلى موضوع دور هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية في الجزائر ، حيث تم عرض أهم الخصائص التي تميزها مع ذكر أهم العوائق والمشاكل التي تواجهها، بالإضافة إلى إبراز مختلف البرامج والاستراتيجيات التي انتهجتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع الذي له دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك بالتعرف على أهم الهياكل والمؤسسات التي تعمل على دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سلطنا الضوء على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، ، ، ومن خلال الدراسة النظرية والميدانية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

1-نتائج الدراسة

- ✓ على ضوء ما عرض في هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي نوردها فيما يلي : للمقاولاتية دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- ✓ أصبح للمقاولاتية دور مهم في الاقتصاد الجزائري، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة الاقتصاد، كما أصبحت تحظى بدعم من طرف مختلف الهيئات التي وفرها المشرع الجزائري؛
- ✓ عملت الدولة الجزائرية على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة و حرية المنافسة، وذلك بإصدا مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية ، و تعتبر أجهزة الدعم و المرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل لتسهيل على المقاولين انشاء مؤسساتهم وتطويرها،لما تقدمه هذه الهيئات من خبرات و مرافقة للمقاولين .
- ✓ تولي الجزائر اهتماما بالغا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا يتجلى يف مختلف الإجراءات الإصلاحات وكذا الأساليب العديدة المنتهجة لترقيتها.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب خلال الفترة المدروسة(2014-2019) مولت قطاعات الفلاحة، الخدمات، الصناعة، بشكل كبير وهذا راجع إلى اهتمام الشباب المستفيدين من هذه القطاعات.

- ✓ عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب عرف ارتفاعا في السنوات الأولى المدروسة، ثم بدأت في التراجع بشكل واضح في السنوات الأخيرة لانخفاض طلبات التمويل عليها.
- ✓ ساهمت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب بولاية عين تموشنت ، في توفير 5523 منصب شغل خلال الفترة المدروسة

2 . اختبار صحة الفرضيات :

تلعب المقاولاتية دور مهم في تنمية الإقتصاد ودفع عجلة الإنتاج، من خلال ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، (الفرضية الأولى صحيحة).

تساهم هيئات الدعم والمرافقة في تشجيع المقاولاتية وترقيتها في الجزائر عن طريق توفري المتطلبات الضرورية لتنمية وترقية المشاريع الجديدة من خلال إمدادها بكل ما تحتاجه من عوامل الدعم لمواجهة الصعوبات، فهي تعد حافزا استثماريا للشباب،(الفرضية الثانية صحيحة).

تعمل الوكالة ANSEJ لولاية عين تموشنت على تحقيق نتائج إيجابية فيما يخص نشاطها بولاية عين تموشنت ، ومن خلال تمويلها للعديد من المشاريع الاستثمارية، و خلقها مناصب شغل لمختلف الفئات الاجتماعية، بالإضافة لدعم وتمويل قطاعات متعددة حسب رغبة أصحاب المشاريع، حيث وفرت 2469 منصب شغل بين نساء ورجال وفي مختلف القطاعات الاقتصادية؛ (الفرضية الثالثة صحيحة)

3 التوصيات والاقتراحات

من خلال ما جاء في هذه الدراسة، وبناءا على النتائج العامة المتوصل إليها، يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها تتماشى مع ما تم التوصل إليه على النحو التالي :

- ✓ تكثيف الجهود فيما يخص السياسات والبرامج الداعمة للمقاولاتية، والتنسيق بين مختلف الهيئات المرافقة لها
- ✓ تكوين الجامعات لإطارات مقاولاتية من خلال فتح تخصص ماستر مهني .
- ✓ تكثيف الأيام الإعلامية و التحسيسية وتقديم الإرشادات والنصح للشباب الراغب في خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الفضاءات العلمية (الجامعات، مراكز التكوين المهن وغيرها).
- ✓ منح الأولوية و الامتيازات الإضافية للمشاريع التي تحقق قيمة مضافة خاصة في قطاع الفلاحة والصناعة، وكذا الاهتمام بالمشاريع التي تحمل الأفكار الجديدة.

- ✓ الاعتماد على حاضنات الأعمال كشركاء مع وكالات دعم وتمويل المقاولاتية و التنسيق فيما بين هذه الهيئات ، ما يوفر خدمات وامتيازات إضافية لأصحاب المشاريع.
- ✓ العمل على زرع الثقة بين المرافق والمقاول.

4- آفاق الدراسة :

وفي الأخير لا نزعم أننا قد أحطنا بكل جوانب الموضوع، وأننا الممنا بكل تفاصيله، فموضوع المقاولاتية موضوع متشعب لكونه يرتبط بعديد المتغيرات ، وأيضا كونه حديث في الجزائر، لذا تم اقتراح مواضيع للباحثين والمهنيين والمهتمين بهذا الموضوع منها: مكانة المشاريع المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري، التكوين المقاولاتي ودوره في نجاح المشاريع المقاولاتية ، برامج المرافقة المقاولاتية و رضا المقاول.

قائمة المراجع و المصادر

قائمة المراجع و المصادر :

المراجع باللغة العربية :

الكتب :

1. أحمد عارف العساف و آخرون الأصول العلمية و العملية لإدارة المشاريع الصغيرة و المتوسطة الطبعة 01 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان 2010 ص 46،44
2. إيمان مرعي المشروعات الصغيرة والتنمية, التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية ,مركز الدراسات السياسية ولاستراتيجيه, القاهرة ,2005 ص77.
3. بلال خلف السكارنة ، الريادة و إدارة منظمات الأعمال الطبعة 01 دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمانا لأردن 2008 ص 92
4. خباية عبدالله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2013ص18
5. عبد المطلب عبد الحميد ,اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة ,الدار الجامعية الإسكندرية 2009, ص29
6. فوزي عبد الرزاق، إشكالية حاضنات الأعمال بني التطوير والتفعيل، رؤية مستقبلية، حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري، كتاب أبحاث المؤتمر، سبتمر2014 ص204
7. لبشراوي عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية،2003 ص77
8. لبشراوي عاطف، حاضنات الأعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية،2003 ص77
9. مدني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية ، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2008 الاردن ص289
10. مروى احمد نسيم برهم الريادة وادارة المشروعات الصغيره الطبعة 03 الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة 2014 ص79
11. وفاء بنت ناصر و آخرون ، ريادة الأعمال ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، طبعة 02 السعودية

12. الياس بن ساسي, يوسف قريشي, التسيير المالي, الاداره الماليه الطبعه 01 ,دار وائل للنشر 2006 ص398

مذكرات تخرج :

1. أمال بعيط ، برنامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر واقع و آفل لنسل شهادة الدكتوراة ، علوم التسيير جامعة باتنة 1 الجزائر 2016-2017ص11
2. بشرى عائشة ، عمر يوسف جميلة ، حماية الملكية الصناعية و دورها في تفعيل المقاولاتية ، مذركة لنيل شهادة الماستر ، علوم تسيير جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة الجزائر 2005 -2006 ص 24
3. بن حبيرش سعاد ، المرافقة المقاولاتية و أثرها على إنشاء المؤسسات الصغيرة مذطرة لنيل شهادة الماستر علوم تسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر 2015-2016 ص 03
4. بوتوانة جميلة، مرامريةزنيبة، أثر البنوك التجارية غي تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يف ظل وجود وكالات الدعم دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة العرب التبسي، تبسة،الجزائر 2016/2015 ص43
5. الجودي مُحَّد علي "نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي " أطروحة لنيل شهادة الدوكتوراة عليوم التسيير جامعة مُحَّد خيضر ، بسكرة الجزائر 2014-2015-ص8
6. حدة عابد " دور حاضنات الاعمال في دعم و تمويل المشاريع المقاولاتية "مذكرة لنيل شهادة الماستر ، علوم تجارية جامعة العربي بن مهيدي ، أما البواقي الجزائر 2016-2017 ص 4.5
7. رياح نادية ، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و أفاقها 2009-2010 مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة الجزائر 2011 -2012 ص 15
8. زيتوني صابرين, الشركه الاجنبيه كاداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ,دراسة حالة الجزائر, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه, كليه العلوم الاقتصاديه والتجاريه وعلوم سياسية ,تخصص تجارة دولية ولوجستيك, جامعة عبد الحميد بن باديس, مستغانم ,بالجزائر 2016-2017 ص38.
9. شلغوم رحيمة، ضمانات القروض لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم قانون الأعمال، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2015/2014 ص53

10. غني شرين ، مرافقة الشباب في انشاء مؤسسة انتاجية صغيرة مذركو مقدمة لنيل شهادة الماجستير . تخصص شعبة تسيير الموارد البشرية جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، 2008 -2009 ص 56

11. الفقير حمزة ، روح المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة لدوكتوراة علوم التسيير جامعة أحمد بوقرة بومرداس الجزائر 2016 -2017 ص 103

12. ميسون مُحَمَّد القواسمة، واقع حاضنات الأعمال ودورها يف دعم المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، إدار ة أعمال، جامعة الخليل2010 ص38

مقالات (مجلات) :

1. بدراوي سفيان ، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقالول ، دراسة ميدانية بولاية تلمسان مذركة مقدرمة لنيل شهادة الدكتوراة ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، قسم العلوم الإجتماعية ،جامعة ابي بكر بلقايد تلميان الجزائر 2014-2015 ص 75
2. بوشامخ خولة ، دور الثقافة المقاولية و نشاء مؤسسات مصغرة عبر الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب / مذكرة لنيل شهادة الماستر ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم التسيير مؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر 2013-2014 ص 82
3. رحيم حسين ، نحو ترقية شبكة دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد و المجتمع ، كلية العلوم اقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 03 ، 2005 ص 42/41
4. سيرينة مانع فضيلة بوطورة ، المراقة المقاولاتية آلية داعمة لإنشاء و ترقية المشاريع الصغيرة و المتوسطة بالجزائر ، مجلة اقتصاد المال و الاعمال ، المجلد الثالث العدد الاول ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي الجزائر ، جوان 2018 ص 156
1. الشاذلي نور الدين، ختال هاجر، النظام القانوني لاستثمار في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، جملة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد 11 ،جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر،ص111
5. طالبة صبرينة ، هيئات و أداوت مرافقة انشاء المؤسسة ، امعة منتوري ، قسنطينة ،الجزائر 2009 ص 13
6. طلحي سماح، دور أجهزة المرافقة في دعموا نشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد رقم 05 ، جامعة أم البواقي الجزائر ، جوان 2016 ص 09

7. عمار شلابي دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية,العدد 5,جامعة سكيكدة,الجزائر,ماي2010,ص263

ملتقيات و مؤتمرات :

2. شباكي سعدان، معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يف الجزائر، الملتقى الوطين الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها ففي التنمية، خمرب العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الاغواط، الجزائر، 9/8 أفريل 2002 ص02
3. شريف الرباط مُحَّد بوقمقوم, التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, ودورها في التنمية الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية, يومي 17 و18 ابريل 2006 ,جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, ص48

4. عبد الله سعد الهاجري، " دور حاضنات الأعمال يف التنمية الصناعية يف دولة الكويت"، الملتقى العربي حول تعزيز دور الحاضنات الصناعية والتكنولوجية يف التنمية الصناعية، يومي14/12 اكتوبر الكويت ص7
5. عوادي مصطفى وآخرون، الامتيازات الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بطاقة مشاركة في الملتقى الوطني حول إشكالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قي الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، يومي07/06 ديسمبر 2017 ص16
6. مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، ضمن الملتقى الوطين حول اسرتاتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي16/15 نوفمبر2011 ص19
7. مصطفى محمود مُحَّد عبد العال عبد السلام ، دور العناقيد الصناعية ي ادارة مخاطر المنئآت الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة ضمن الملتقى العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة ، الجزائر 15/14 مارس 2010 ص 18

8. مغياري عبد الرحمن، بوكساني رشيد، مرافقة المؤسسات: الحاضنات، بورصات التسهيل، بورصات المناولة والاستشارة، مداخلة حول دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر ص14

مواقع إلكترونية :

الموقع الرسمي للوكالة : www.ansej.org.dz

الموقع الرسمي للوكالة : www.canc.dz

الموقع الرسمي للوكالة : www.anjem.dz

المراجع باللغة الفرنسية :

9. Brahim allali vers une thérie de l entrepreneuyat cahier de re=cherche lixsz n17
10. Khalil assilla,PME en Algérie : de la création a la mondialisation 8.eme congres international francophone en entrepreneuriat et PEM(CIFE PEM), p03
11. Samia gharbi les PEM en Algérie : états des lieux laboratoire des recherches sur l'industrie et l'innovation université de littoral cote d'opale France,mars 2011, p07.